التنمية البشرية فى مصر

ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤

ابراهيم العيسوى(*)

١. مقدمة

يعتبر صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية فى مصر من أهم الأحداث العلمية التى شهدتها مصر فى عام ١٩٩٤ [١] . فقد ظهر هذا التقرير فى وقت طغى فيه الحديث عن عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وبيع القطاع العام وغير ذلك من العناصر التى تهتم بها برامج التكيف الهيكلى والاستقرار الاقتصادى على كل حديث آخر. ومن فرط تكرار الاشارة الى مؤشرات انخفاض عجز الموازنة وتزايد الاحتياطيات الدولية والارتفاع فى قيمة أصول القطاع العام التى يتم بيعها كمؤشرات لنجاح برامج التكيف والاستقرار ، كادالهدف الحقيقى من أى اصلاح اقتصادى أن يتوارى ، ألا وهو النهوض بأحوال البشر فى شتى مناحى الحياة . ومن الغريب أن يحدث ذلك فى الوقت الذى لم تعد فيه الآثار السلبية لبرامج التكيف والاستقرار مجرد احتمال نظرى قد يتحقق أو لايتحقق . فقد أصبحت هذه الآثار من الظواهر الملموسة الواضحة للعيان التى تسبب الكثير من العناء والعنت لملايين المصريين بعد تطبيق هذه البرامج بشكل رسمى لما يقرب من ثلاث سنوات ، وبشكل غير رسمى (أى دون ارتباط رسمى مع الصندوق أو البنك) لمدة أطول من ذلك بكثير .

وصحيح أن ثمة جهودا تبذل من جانب الحكومة للتخفيف من وطأة هذه البرامج على الناس ورفع بعض المعاناة عن كاهلهم . ولكن من الصحيح أيضا أن منطق برامج التكيف والاستقرار ،

(*) أ.د. ابراهيم العيسوى . مستشار بمركز التخطيط العام ، ومعار حاليا بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت .

وبخاصة ماتفرضه من تقييد شديد لدور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، يضع حدودا صارمة لهذه الجهود ويحولها الى شىء رمزى بالقياس الى ماهو مطلوب حقيقة لو كان البشر فى بؤرة اهتمام راسمى السياسات ومتخذى القرارات فى مصر. ومن هنا تستمر معاناة الناس من هذه البرامج. ومن هنا أيضا يجب أن يكون تسليط الأضواء على أحوال الناس فى مصر على النحو الذى تم فى تقرير ١٩٩٤ عن التنمية البشرية فى مصر أمرا جديرا بالترحيب الشديد والثناء العظيم . ويستحق كل من معهد التخطيط القومى والبرنامج الانمائى للامم المتحدة كل الشكر والتقدير لتبنى هذا العمل المهم، وللمثابرة على تنفيذه برغم الصعاب الجمة فى التعامل مع هذا الكم الكبير من القضايا، والبيانات ، وكذلك لحسن اخراجه فى صورة مشوقه وجذابة.

وفى اعتقادى أن خير طريقة للاحتفاء بتقرير علمى مثل تقرير التنمية البشرية فى مصر هى أن يؤخذ هذا التقرير مأخذ الجد بالتحاور معه حوارا علميا صريحا ونقده نقدا بناء يبرز ايجابياته ويكشف عن سلبياته حتى يمكن السعى لتفاديها فيما قد يصدر مستقبلا من تقارير. وانطلاقا من هذا الاعتقاد ، فقد بادرت الى كتابة هذا المقال تعليقا على بعض ماجاء به التقرير من معلومات ونتائج حول التنمية البشرية فى مصر وعلى بعض ما استعمله من أساليب فى تحليل وقياس عناصرها وتطورها عبر الزمن . وحتى يتحقق بعض التواصل والتراكم المعرفى ، فسوف أسعى الى مقارنه بعض نتائج التقرير بنتائج دراسات أخرى متاحة ، وكذلك بنتائج بعض التحليلات البديلة التى أجريتها باستخدام بيانات التقرير . وفى الختام سوف أقدم بعض المقترحات لتطوير محتوى ومنهجية التقرير فى المستقبل .

ويشتمل هذا المقال على ستة عناصر يتم تناولها بالترتيب التالى :.

أ- من أهم ايجابيات التقرير.

ب - انتقادات عامة للتقرير .

جـ- حول تطور نسبة الفقراء وتوزيع الدخل فى مصر

د- حول قياس التنمية البشرية فى محافظات مصر.

هـ- حول الاستراتيجية المقترحة للتنمية البشرية.

و- اقتراحات لتطوير التقرير.

وللإيجاز سوف يشار الى " تقرير التنمية البشرية عن مصر ١٩٩٤" فى الأجزاء التالية من المقال بلفظ واحد وهو " التقرير" ، وسوف تكون الاشارة دائما الى الطبعة العربية من التقرير. وعندما

يكون هناك احتمال للبس بين التقرير الخاص بمصر والتقرير العام الذى يصدر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، سوف يشار الى الأول بالتقرير المصرى والى الثانى بالتقرير الدولى .

٢- من أهم ايجابيات التقرير

يتضمن التقرير العديد من الجوانب الايجابية ، وسوف أسلط الضوء هنا على أربعة أمور أعتبرها من أهم ايجابيات التقرير .

أولا : المعلومات

يعتبر تجميع هذه الطائفة الكبيرة والمتنوعة من المعلومات التى تضمنها التقرير عن الكثير من عناصر التنمية البشرية فى مصر ، ورصد التطورات فيها عبر فترات مختلفة تصل فى بعض الحالات الى ٣٠ سنة وتبويب هذه المعلومات فى جداول أحسن تنسيقها لتبرز الوضع فى مختلف المحافظات وفى الريف والحضر وعلى مستوى الجمهورية من الانجازات الايجابية المهمة للتقرير . ففيما أعلم ، لم يسبق اجتماع كل هذا الكم من المعلومات فى مجلد واحد. وكثيرا ماتم التعامل مع هذه العناصر متفرقة فى تقارير منفصلة، مما لايتيح للقارىء أو الدارس التعرف على حالة التنمية البشرية فى مجموعها .

والحقيقة أن تقديم هذه الصورة المتكاملة نسبيا عن عناصر كثيرة للتنمية البشرية فى مصر ، لايساعد على تفهم هذه الصورة وفقا لرؤية أصحاب التقرير فحسب، بل أنه يتيح أيضا مادة خصبة يمكن لدارسين آخرين استعمالها فى تحليل أوضاع التنمية البشرية فى مصر وفقا لتصوراتهم الخاصة. وهذا مكسب معلوماتى مهم من ناحيتين : الأولى هي تسهيل مهمة الدارسين لأوضاع التنمية البشرية، خاصة بالنظر الى الصعوبات التى لايستهان بها التى يصادفها الدارسون فى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لدراساتهم . والثانية هى أن محاولة تركيب الصورة المتكاملة للتنمية البشرية تساعد على ابراز الفجوات وأوجه القصورفى البيانات . وهذا قد يدفع الأجهزة المعنية الى استكمال البيانات الناقصة وتحسين أوضاع مايجرى جمعه من بيانات .

ثانيا : القياس

من المساهمات الأخرى المهمة للتقرير قيامه بتجسيد مفهوم التنمية البشرية فى الواقع المصرى

من خلال قياس دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات ، ثم ترتيب المحافظات وفقا لأدائها النسبى فى مجال التنمية البشرية.

وبالرغم من التحفظات التى يمكن ايرادها فيما يتعلق بالدليل المستخدم لقياس التنمية البشرية فإن هذا العمل يظل مهما من زاويتين : الأولى هى أن هذا العمل يعتبر فى حد ذاته نوعا من الاهتمام بالبشر فى مصر. . فهو اهتمام بالبشر حيث يعيشون فى مناطق ادارية أو جغرافية محددة . وذلك على خلاف التركيز الشائع على النظر الى البشر من خلال متوسطات عامة على مستوى الجمهورية كثيرا ماتخفى العديد من التفاصيل المهمة عن حياة البشر فى مختلف أنحاء البلاد. والثانية هى أن هذا الاهتمام بالبشر على مستوى الدراسة والبحث يمكن أن يكون مقدمة للاهتمام بالبشر على مستوى صنع السياسات فترتيب المحافظات حسب انجازها النسبى فى مجال التنمية البشرية يساعد على تسليط الضوء على المحافظات الأشد احتياجا . ومن ثم فهو يتيح معلومات مهمة لمتخذى القرارات يمكن أن تساعدهم على حسن توزيع الموارد بين المحافظات وعلى تكثيف الاهتمام بالناس فى المحافظات الأشد احتياجا .

ثالثا : التحليل

أسهمت تحليلات التقرير فى إلقاء الضوء على بعض التناقضات المهمة التى تواجه عملية صنع السياسات ، خاصة فى اطار برامج التكيف والاستقرار ، وفى ابراز الحاجه الى تعديل بعض هذه السياسات من أجل تخفيف المعاناة عن البشر. وبرغم أن التقرير لايعترض من حيث المبدأ على برامج التكيف والاستقرار ، إلا أنه يسجل فى مواضع مختلفة تناقضات هذه السياسة سواء مع التنمية البشرية فى مجملها ، أو مع بعض عناصرها . فيذكر التقرير (فى ص ٢) مثلا: " من الممكن أن يؤدى برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى الجارى فى مصر الآن إلى تأثير سلبى على التنمية البشرية ، وهو مايدعو الى الحذر فى التعامل مع آثار هذا البرنامج على هذه التنمية". كما يشير التقرير فى موضع آخر (ص ٢٦)إلى انه " ربما تفاقمت مشكلة التوظف أكثر من ذلك (أى منذ ١٩٨٦) بسبب برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى لن تؤدى فقط الى فرض اتجاهات انكماشية ، وانما قد تؤدى أيضا الى التخلص من بعض فائض العمالة فى مشروعات قطاع الأعمال العام " ويضيف التقرير فى (ص٢٦) أن " عبء التكيف سيقع على سوق العمل بما يؤدى الى زيادة البطالة .

وهذا هو التحدى الذى تواجهه أى استراتيجية للتنمية البشرية لمصر فى المستقبل ". وينصح التقرير فى (ص٦٤) بضرورة " اعادة النظر فى أولويات الانفاق العام بحيث لاتكون قطاعات الخدمات الاجتماعية هى أول من يحرم من احتياجاته التمويلية عندما تقتضى الحاجة الى تخفيض أو اعادة تخصيص الانفاق الحكومى فى الموازنة العامة " . كما ينصح فى (ص ١٥) بأن تبنى استراتيجية التنمية البشرية فى مجال الانتاج " حول أسلوب للانتاج كثيف العمل ".

وينصح التقرير فى (ص ٨٩) بأنه " فى كل مرة تتخذ فيها مؤسسات كالبنك المركزى أو وزارات المالية والتجارة والاقتصاد ، قرارا اقتصاديا، فإنه لابد من تمحيص نتائجه من منظور التنمية البشرية ". وبرغم موافقة التقرير على أن سعى سياسات التكيف والاستقرار لسد الفجوتين الخارجية والداخلية " قد يكون مدخلا اقتصاديا جيدا"، إلا أنه يعود ويتحفظ على ذلك بأن " موضوع التنمية البشرية " لايزال بعيدا عن بؤرة الاهتمام فى غمار العمل على تحقيق هذه الأهداف وانجاز عملية التكيف الهيكلى. ولايشير ذلك لدى أصحاب التقرير اعتراضا أساسيا على برامج التكيف والاستقرار. بل انه يد فعهم فقط الى المطالبة بحدوث " تحول أيضا من الاقتصاد المركزى الى اقتصاد السوق " حيث أن ذلك سوف يسمح بأخذ التنمية البشرية فى الاعتبار " (ص ٨٩) . وسوف نعود الى مناقشة محاولة التقرير التوفيق بين سياسات التكيف والاستقرار من جهة ومفهوم التنمية البشرية من جهة أخرى . وكل مايهمنا إبرازه الآن كنقطة ايجابية فى التقرير هى رصده لبعض أوجه التناقض بين توجهات برامج التكيف والاستقرار من جهة وتوجهات التنمية البشرية من جهة أخرى .

رابعا: التنمية البشرية والنمو الاقتصادى

برغم ان التقرير يدور اساسا حول التنمية البشرية، وبرغم أن الاهتمام بالتنمية البشرية قد يفهم عادة على أنه ينطوى على تقليل الاهتمام المعطى للنمو الاقتصادى لصالح زيادة الاهتمام الموجه للجوانب الاجتماعية والثقافية للبشر ، الا ان التقرير قد أحسن صنعا بابراز أهمية النمو الاقتصادى فى مصر حتى من منظور تحقيق أهداف التنمية البشرية (انظر مثلا ص ٨٩-٩٠ من التقرير) . وتكمن أهمية هذه النقطة فى رأيى فى أن المشكلة فى مصر لم تعد أن السياسات العامة تهمل البشر لصالح الاستثمار المادى ، وهو مايشكل المصدر التقليدى لاستفزاز مشاعر أنصار التنمية البشرية ، بل ان المشكلة قد تجاوزت ذلك لدرجة أن الاستثمار المادى نفسه قد أصبح مهملا ومعرضا للمزيد من

الاهمال بعد تخلى الدولة عن المساهمة فيه ، وبعد تحويل مسئولية التراكم الرأسمالى الى قطاع خاص مشكوك فى قدرته على الحلول محل الدولة فى كثير من المجالات الاستثمارية، وبعد أن تفاعلت السياسات العامة المطبقة فى الآونة الأخيرة على نحو دفع بمعدلات الادخار الى مستويات شديدة الانخفاض .

فحسب بيانات التقرير (ص٢٤وص ١١٨) انخفض معدل الاستثمار المحلى الاجمالى الى ٤ر١٧٪ فى ١٩٩٢/٩١ ، بعد أن كان قد بلغ ٣٠٪ فى ١٩٨٣/٨٢. ووراء هذا التراجع فى معدلات الاستثمار تراجع أقوى فى معدل الادخار المحلى الاجمالى الذى بلغ ٩ . ٩٪ فى ١٩٩٢/٩١، بعد أن كان فى حدود ١٨٪ فى ١٩٨٣/٨٢[٢]. لاحظ أنه طبقا لمصادر أخرى هبط معدل الادخار المحلى الى ٥٪ فى ١٩٩٠ و ٧٪ فى ١٩٩١و١٩٩٢ بعد أن كان فى حدود ١٥٪ فى النصف الأول من الثمانينات [٣] . ولذلك لم يكن غريبا أن يتدنى النمو فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الى معدل هزيل لايزيد عن ٤ر ٪ سنويا فى المتوسط بين ١٩٨٦و ١٩٩٢[٤]. وفى ظل هذا النمو الاقتصادى البطىء يتعذر تحقيق أى تقدم ملموس فى أوضاع البشر - بالطبع فيما خلا أوضاع القلة التى تعمل آليات توزيع الدخل لصالحها . ومن هنا فإن تأكيد التقرير على أهمية النمو الاقتصادى يجب أن يكون موضع ترحيب شديد فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى.

٣- انتقادات عامة للتقرير

أولا : التزيد فى تمييز مفهوم التنمية البشرية

يقول التقرير فى (ص٥) : " ويعبر مفهوم التنمية البشرية ، فى اطاره الكلى ، عن رؤية طويلة الأجل وواعده ، ويجب ماسبقه من مفاهيم تنموية على اختلاف مداخلها ومحاورها . فالتنمية البشرية ذات رؤية شاملة وتطرح استراتيجية تبدأ وتنتهى بالناس " . وهذا كلام جيد ولاغبار عليه . فالمقصود بالتنمية البشرية - فى تصورى - هو التنمية الشاملة التى لاتركز على جانب دون آخر من جوانب حياة الناس أو على عنصر دون آخر من عناصر تقدم مجتمعاتهم . إنها التنمية التى تعنى بكل جوانب الحياة الانسانية وبكل عناصر التقدم المجتمعى . وكان الفكر التنموى قد اتجه من قبل ظهور تقارير التنمية البشرية بسنوات طويلة الى التوسع فى مفهوم التنمية وبلورة مفاهيم أكثر شمولا لها . وكان ذلك فى إطار المراجعة الفكرية التى شهدها فكر التنمية منذ أواخر الستينات كرد فعل على

الأداء التنموى غير المرضى لكثير من الدول النامية ، وعلى الاهتمام المبالغ فيه الذى حظى به البعد الاقتصادى للتنمية (النمو الاقتصادى) ، وعلى التركيز على الناس من حيث كونهم موارد من المفيد تنميتها من أجل تحقيق نمو اقتصادى أسرع ، وعلى إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية للتنمية [٥] . وقد حصل التحول نحو المفهوم الأوسع والأشمل للتنمية من مداخل عديدة فى أواخر الستينات وفى السبعينات منها : مدخل التنمية البديلة ، ومدخل التنمية المستقلة ، ومدخل اشباع الحاجات الاساسية ومدخل نوعية الحياة [٦].

ومما يسترعى الانتباه أن مفهوم التنمية البشرية ذاته ليس جديدا على فكر التنمية ولم تكن تقارير البرنامج الانمائى للأمم المتحدة أول من استعمله .وحسب متابعتى ، كانت هناك دراسات تستخدم هذا المفهوم بالفعل فى أواخر السبعينات [٧] . ومن الممكن العثور على كتابات تشير الى فحوى المفهوم ، أو الى بعض جوانبه المهمة المتصلة بالتركيز على البشر من قبل السبعينات بكثير[٨]. وليس من النادر أن تجد عبارات مثل أن الانسان هو هدف التنمية وهو وسيلتها ، حتى فى كتابات الخمسينات والستينات . ليس مفهوم التنمية البشرية إذن بالجديد تماما . وليست محاولة تقديم مؤشر مركب التنمية هى الأخرى بالجديدة. والمحاولة المتمثلة فيما صار يعرف بدليل التنمية البشرية ليست إلا خطوة على طريق طويل شهد صياغات متنوعة لمؤشرات التنمية [٩].

وإنما الجديد فى الأمر فيما يتعلق بتقارير التنمية البشرية هو إعادة تسليط الأضواء على هذا المفهوم الذى تقهقر حتى كاد أن يختفى فى غمار الاهتمام بالبحث عن حلول لمشاكل المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وما إليها ، عن طريق برامج للاستقرار والتكيف فى الأقطار النامية. وقد تم تسليط الأضواء على البشر والتنمية البشرية بصورة تطبيقية فى المقام الأول من خلال تقديم المؤشر المركب للتنمية البشرية والمؤشرات التفصيلية ذات الصلة واستخدامها فى متابعة وتقييم الأبعاد البشرية للتنمية فى مختلف دول العالم . ولا شك أن اصدار تقارير التنمية البشرية وما أثارته من مناقشات خصبة ، قد صحبه المزيد من البلورة لمفهوم التنمية البشرية وسياساتها ومنهجية قياسها وأدوات ادماج البشر فى التنمية . ولكن هذا لايبرر القول بأننا إزاء مفهوم جديد متميز تماماً عن كل ماسبقه على النحو الذى يفهم من التقرير الصادر حول التنمية البشرية فى مصر.

فالتقرير فى محاولته لتمييز التنمية البشرية ، يرفض فى (ص٧) مفهوم دولة الرفاهة" كما طبقته كثرة من الدول النامية بالاضافة الى الدول الاشتراكية سابقا"،و"كما خبرته مجتمعات الرخاء". ويستند التقرير فى ذلك الى أن تطبيق المفهوم فى الحالة الأولى " يجعل الناس عالة على الدولة"، وانه لم يكن " سوى إطار هلامى يبرر انتهاك انسانية الشعوب مقابل اضطلاع الدولة، بالكاد ، باشباع حاجاتهم الأساسية". أما فى الحالة الثانية فقد أسفرت دولة الرفاهة عن رفاهة مادية" لم تهيىء للانسان استقرارا وجدانيا ولارضاء عن الذات ، ولا الفرص الكاملة لتحرير قدراته الخلاقة ولا التعبير عن نفسه كأكرم مخلوقات الله على الارض ". والواضح من التقرير أنه يتحدث عن تطبيقات لمفهوم دولة الرفاهة ، لا عن المفهوم نفسه . وبغض النظر عن قصور التطبيق – طالما أن التقرير يقارن بين مفاهيم ، وطالما أنه لايوجد مايشير الى تطبيقات لمفهوم التنمية البشرية متحررة من كل العيوب التى نسبتها الى مفهوم دولة الرفاهة – فإنه من الصعب أن يقبل الباحث المنصف القطيعة التى يصطنعها التقرير بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم دولة الرفاهة . فثمة صلة وثيقة بينهما والمشترك بينهما أكثر من المختلف . فكلاهما يعنى بالبشر ، وكلاهما يجسد المسئولية التضامنية للمجتمع فى مواجهة الحرمان من حقوق أساسية للبشر . ولاشك أن العالم بشقية النامى والمتقدم كان سيكون أكثر تعاسه لو لم يجد مفهوم دولة الرفاهة طريقه الى التطبيق منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

ويتكرر الأمر بالنسبة لمفهوم إشباع الحاجات الأساسية . اذ يسعى التقرير الى ابراز الاختلافات بينه وبين مفهوم التنمية البشرية ، مع أن المفهومين على صلة وثيقة ببعضهما . فمفهوم الحاجات الأساسية ليس مقصوراً على الطعام والكساء والمأوى والتعليم والصحة وما الى ذلك على النحو الذى يفهم من التقرير . بل هو مفهوم شهد قدرا من التطور فى السبعينات جعله يقترب كثيرا من مفهوم حقوق الانسان . وقد اتسع مفهوم الحاجات الأساسية ليشمل فرص العمل ، والتوزيع العادل للدخل ، وحق الانسان فى المشاركة . والمفهوم المتطور للحاجات الأساسية لايتجاهل الدور الانتاجى للبشر، ولكنه يهتم أيضا بالبشر من حيث كونهم بشرا وليس فقط من حيث كونهم مستهلكين . ومن هنا فإن جوهر هذا المفهوم لايختلف كثيرا عن جوهر مفهوم التنمية البشرية.

ويكفى لبيان تزيد التقرير فى تمييز مفهومى التنمية البشرية، وإشباع الحاجات الأساسية أن أشير الى أمرين . أولهما أن الدكتور محبوب الحق الأب الروحى لتقارير التنمية البشرية يرى أن

تتضمن خطط التنمية البشرية خمسة عناصر . العنصر الثانى منها هو أن " تبدأ صياغة الأهداف فى شكل احتياجات البشر . ثم تترجم بعد ذلك الى أهداف انتاج واستهلاك عينية [١٠]" فمفهوم الاحتياجات ليس إذن غريبا على مفهوم التنمية البشرية ،وذلك برغم ماذهب إليه التقرير فى (ص٨) من أن تجزئة الحاجات الانسانية الى حاجات أساسية وحاجات كمالية هى تجزئة مرفرضة من منظور التنمية البشرية ، وأن التنمية البشرية" تهتم باشباع كل الحاجات الأساسية وغير الأساسية طالما أنها انعكاس لاختيارات الناس " ومع التسليم بأن التمييز بين الحاجات الأساسية والحاجات غير الأساسية ينطوى على شىء من التحكمية أو التعسف ، فإنه تمييز لا مفر منه من ناحية وضع السياسات ورسم أولويات الخطط التى يتعين أن تركز على " مظاهر الحرمان "، وأن تعمل على " سد الفجوات " التى تتحدث عنها تقارير التنمية البشرية.

أما الأمر الثانى الذى نود الاشارة اليه لبيان أن التقرير قد ذهب الى أبعد مما ينبغى فى تمييز مفهوم التنمية البشرية عن مفهوم اشباع الحاجات الأساسية، فهو أن تناول تقارير التنمية البشرية الدولية ، وكذلك التقرير المصرى ، لمجالات التنمية البشرية هو تناول لأشياء ليست مختلفة كثيرا عما يتناوله أصحاب مفهوم الحاجات الأساسية . فالحديث فى الحالين هو حديث عن حاجات أساسية فى مجال التعليم والصحة والتغذية، وحديث عن الفقر ونسبة السكان الذين يعانون الفقر ومدى العدالة فى توزيع الدخل ، وحديث عن التشغيل والمشاركة.

وتتسم محاولة تمييز مفهوم التنمية البشرية عن مفاهيم رأس المال البشرى وتنمية الموارد البشرية بنفس الدرجة من التزيد التى تتجلى فى ابراز المختلف فيه بينهما وطمس المشترك . والغريب فى الأمر أن التقرير ذاته يستخدم هذه المفاهيم التى يعلن اعتراضه عليها فى الفصل الأول ، فى بعض فصوله الأخرى . أنظر مثلا الفصل الثانى الذى يدور حول " الوضع الراهن للتنمية البشرية فى مصر" حيث لايجد أصحاب التقرير حرجا فى استعمال مفهوم " تنمية الموارد البشرية"(فى ص ٢٩) ومفهوم" رأس المال البشرى "(فى ص ٢٣).

وكان من الأنسب ألا يبالغ التقرير فى تمييز مفهوم التنمية البشرية ، وأن يكون أكثر اتساقاً مع اشارته الصائبة (فى بداية مناقشته للمفهوم)الى اتساع المفهوم وشموله لكثير من العناصر التى تتضمنها مفاهيم سابقة عليه ، دون أن يوحى بوجود تناقضات جوهرية بين هذه المفاهيم .

ثانيا : التداخل بين أهداف التقرير

يمكن افتراض ، أو توقع وجود ، هدفين رئيسيين لمثل هذا التقرير حول التنمية البشرية فى مصر. الهدف الأول وصفى أو معلوماتى يرصد حقائق وتطورات مختلف جوانب التنمية البشرية فى مصر خلال فترة زمنية معينة. أما الهدف الثانى فهو تحليلى ينصب على تشخيص مختلف المشكلات التى تواجهها التنمية البشرية(أو طائفة مختارة منها فى كل تقرير) وتقديم وتقييم السياسات المطروحة لحلها ، سواء كانت مقترحة من واضعى التقرير أو من أطراف أخرى .واذا صح هذا الافتراض أو التوقع بشأن أهداف التقرير ، فانه سيكون من المتعين انقسام التقرير بشكل واضح الى قسمين : أحدهما وصفى (Descriptive) ينطلق من نظرة وضعية (Positive)تتناول ماهو كائن ، والآخر تحليلى تشخيصى (Diagnositic)وتوصياتى (Prescriptive) ينطلق من نظرة استهدافية (Normative) تحدد ماينبغى أن يكون وكيفية الوصول إليه ، مع تقييم الحلول البديلة تقييما شاملا ومتوازنا يبرز الايجابيات والسلبيات فى كل منها ، ويفصح عما وراء كل بديل من افتراضات.

والحق أن التقرير لم يراع هذا التمييز بين هدفيه ؛ الأمر الذى أدى الى اختلاط العناصر الوضعية بالعناصر التشخيصيةوالتوصياتيه فى الكثير من فصوله . صحيح أن هناك قسما معلوماتياً ضمن ملاحق التقرير ، ولكن هذا على أهميته لايكفى لتحقيق الغاية التى نرمى اليها من التمييز بين هدفى التقرير وانعكاس ذلك على طريقة تنظيمه . فالواقع أن الشق المعلوماتى من التقرير له أهمية خاصة فى مثل هذا التقرير القطرى . فهو يمكن أن يسهم الى حد بعيد فى اعطاء التقرير خصوصية مصرية على ماسيأتى بيانه فى (خامسا) ، خاصة اذا تطرق الى تفاصيل مكونات التنمية البشرية فى مصر. كما أنه الشق الأكثر قابلية للاستمرار والتطوير فى المستقبل ، وهو الذى سيكثر الرجوع اليه من جانب مستخدمى التقرير عبر الزمن . أما الشق التحليلى / الاستهدافى من التقرير فهو الأقصر عمراً، والأكثر قابلية للتغيير والتطوير ، وذلك بحكم تعلقه بالسياسات التى لن تكون محل اتفاق بين مختلف المستخدمين لهذا التقرير لأغراض صنع القرارات . وكلما اتجه التقرير الى التمسك بسياسة بعينها ، كلما تناقص عمر هذا الشق من التقرير وكلما تضاءلت الفائدة المرجوة منه لمتخذ أو صانع التقرير . ويكون الأمر على العكس من ذلك اذا مال التقرير الى رصد السياسات البديلة وتحليل ماتنطوى عليه من افتراضات وماقد يترتب على كل منها من آثار ايجابية وسلبية على المدى القصير والمدى البعيد، حتى إذا خلص الى تحبيذ بديل منها فى نهاية المطاف.

ثالثا : التردد بين مجاملة السياسات الحكومية وبين إدانتها*

برغم أن التقرير ليس تقريرا حكوميا ، بل هو تقرير يعبر عن وجهة نظر واضعيه أنفسهم، وهو مايتوقع معه أن يكون أصحاب التقرير أكثر تحررا فى تحليل وتقييم السياسات الحكومية،إلاأننى لاحظت شيئا من التحفظ من جانب التقرير فى نقد هذه السياسات.ومال التقرير الى استعمال لغة دبلوماسية على النحو المشاهد فى تقارير الأمم المتحدة.وهى لغة كثيراً ماتؤدى الى شىء من التناقض فى التحليل والى تمييع القضايا وتشتيت المسئولية،وكل ذلك غير مستحب فى التقارير العلمية

ففى فقرة (فى ص ٢٤) عنوانها " نمو بدون فرص التوظف " ، نقرأ أن : " مشكلة التوظف فى مصر تحتل بؤرة الاهتمام منذ أربعين سنة مضت ؛ فبالاضافة الى أهداف التنمية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال التصنيع ، استهدفت السياسات الحكومية دائما زيادة معدلات التوظف". وهو قول لايتسق مع ما أورده التقرير فى تحليله لقضية التوظف ، حيث يفهم أن السياسات لم تكن منحازة للتوظيف وخلق فرص عمل حقيقية، وأنها أدت الى نمط للنمو الاقتصادى" اعتمد بكل ثقله على الاستثمارات الرأسمالية، فضلا عن أن تخصيص هذه الاستثمارات انحاز الى القطاعات التى يرتفع فيها معامل رأس المال" (ص ٢٦).

ونلحظ نفس الظاهرة عندما يعالج التقرير قضية العدالة والفقر (فى ص ٢٦ ومابعدها). إذ يقول التقرير :" اهتمت سياسة التنمية ، فى مصر ، على الدوام بالبعد الاجتماعى . فاعتبارات العدالة ، وتوزيع الدخل ، وتوفير الخدمات الاجتماعية لها وزن هام فى وضع السياسات وأولويات التنمية" (ص ٢٦-٢٧). ولكن التحليل الوارد فى التقرير لايبرهن على أن مثل هذا الاهتمام كان قائما" على الدوام" ، وانما يظهر أن درجة الاهتمام بالعدالة والفقر قد اختلفت من فترة الى أخرى ، وهو ماتعبر عنه بوضوح المؤشرات المعطاه فى الفصلين الثانى والثالث من التقرير.

وربما لو كان التقرير قد أخذ بالتمييز الذى سبقت الاشارة اليه فى (ثانيا)بين هدفه الوصفى المعلوماتى وهدفه التشخيصى التوصياتى ، لكانت الفرصة أكبر فى تجنب الوقوع فى هذا الخلل فى الحكم على السياسات الحكومية .

رابعا : النزعة المحافظة فى التعامل مع البيانات

غلبت على التقرير فيما يبدو درجة عالية من " المحافظة" أو " السلبية" فى التعامل مع

* هل بهذه المفردات ومثيلاتها يكون الحوار العلمى ؟ !! (المحرر)

البيانات . فمعظم البيانات تقبل على علاتها فيما يبدو دون تمحيص أو مراجعة أو مقارنة مع البيانات المتاحة من مصادر أخرى. ولم يخرج التقرير عن هذه القاعدة، فيما أعتقد، الا بالنسبة لبيانات معدلات الوفيات التى تدخل فى حساب أحد مكونات دليل التنمية ، وهو توقع العمر عند الولادة. حيث أجرى التقرير تعديلات مهمة على البيانات الخاصة بمعدلات وفيات الرضع المسجلة تصل الى زيادتها بمقدار يقرب من النصف فى بعض الحالات ، وذلك لأخذ القصور فى تسجيل هذا النوع من الوفيات فى الحسبان[١١].وهو أمر معمول به منذ زمن طويل فى الدراسات الديموجرافية المصرية .

فبيانات النمو فى الدخل القومى وبيانات التعليم تقبل على علاتها ، برغم أنها مكونات مهمة فى دليل التنمية البشرية الذى جرى قياسه لمصر ككل ولمحافظاتها المختلفة، وبرغم وجود قرائن على بعد بعض مؤشرات النمو الاقتصادى ومؤشرات التعليم عن الواقع . فمن المعلوم أن النمو فى الدخل بالأسعار الثابته كما هو معلن رسميا قد تم الوصول اليه باستخدام معدلات للتضخم أقل كثيرا من السائدة حتى وفقا لبعض المقاييس الرسمية الأخرى للتضخم [١٢] . وهذا يؤدى الى معدلات للنمو فى الدخل ، والى متوسط للدخل الفردى (وهو مستخدم فى حساب دليل التنمية البشرية) أعلى كثيرا من قيمتها فى الواقع . أما بالنسبة للتعليم ، فبينما يذكر التقرير أن معدل الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية قد بلغ ٩٧٪ فى ١٩٩٠، فإن لوزير التعليم الحالى تصريحا مشهورا بأن هذا المعدل لايزيد عن ٨٠٪ على الأكثر. أى أن التقرير يعطى انطباعا بالأداء فى مجال التعليم الابتدائى أفضل كثيرا من المتحقق فعلا لاعتماده على بيانات الاستيعاب المنشورة دون تمحيص*.

ويتكرر نفس الأمر فى معالجة عناصر أخرى للتنمية البشرية نذكر منها الاكتفاء الذاتى فى الغذاء . فقد قدر التقرير (فى ص ٤١) نسبة استيراد الغذاء بنحو ٢٢٪ فى ١٩٩١/٩٠، مقابل ٦ر٤٢٪ فى التقرير الدولى للتنمية البشرية ١٩٩٣ عن الفترة ٨٨-١٩٩٠، دون أن يقدم للقارىء أى تفسير لهذا الفرق الضخم [١٣].

ومن الملاحظ أن التقرير وهو صادر فى سنة ١٩٩٤، قد آثر السلامة بعدم الخوض فى الجدل

* إعتمد إعلان السيد الوزير على تقرير أعده زميل فاضل أوضح أنه حدث خطأ غير مقصود عند حساب المعدل . (المحرر)

الدائر حول معدلات البطالة السائدة فى مصر . واكتفى بالاشارة الى التقديرات المتحصل عليها من التعداد الأخير للسكان الذى أجرى فى ١٩٨٦، أى قبل ٨ سنوات من ظهور التقرير . ونظرا للاتصال الوثيق بين هذه القضية والتنمية البشرية، فقد كان من الواجب ألا يتحرج التقرير من معالجة هذه القضية وأن يشارك فى الحوار الدائر فى مصر حول تقدير معدل البطالة ويسهم باجتهاده الخاص فى هذا الشأن فى ضوء المعلومات المتاحة من مصادر متنوعة.

ومن الملاحظ أيضا فيما يتعلق بتعامل التقرير مع البيانات ، أنه قد استخدم بيانات تؤدى الى تقدير مختلف لقيمة دليل التنمية البشرية لمصر عن ذلك الذى ظهر فى التقرير الدولى للتنمية البشرية ١٩٩٣. ولما كانت الفروق كبيرة فى كل المؤشرات الفرعية الداخلة فى تكوين دليل التنمية البشرية . فقد كان من الواجب تقديم تفسير لهذه الفروق، ولمبررات قبول تقدير التقرير الخاص بمصر وتفضيله على تقرير التقرير الدولى [١٤].

خامسا: الخصوصية المصرية للتقرير

لقد التزم التقرير أكثر مما ينبغى - فى تقديرى - بصيغة التقارير الدولية للتنمية البشرية ، وحسب موجز التقرير (ص١) فإن التقرير " يستمد مقوماته الرئيسية من تقارير التنمية البشرية التى صدرت ، بالتتابع ، عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة . ويتمثل الهدف من التقرير الحالى فى كيفية وضع مفهوم التنمية البشرية موضع التطبيق العملى فى مصر ". كما ذكر التقرير (فى ص ١١) أنه يعنى " بالاستيعاب المحلى لتوجهات تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على مستوى جمهورية مصر العربية" . ولابأس بالطبع من التزام التقرير بتوجهات التقرير الدولى ، باعتبار اعداد التقرير الخاص بمصر مشروعا من مشروعات البرنامج الانمائى للأمم المتحدة .ولكن كان من الأفيد أن يتمتع هذا الالتزام بدرجة من المرونة تتيح الاستفادة من الفرق الجوهرى بين تقرير قطرى وتقرير دولى . فالتقرير الذى يعد عن أوضاع ومشكلات التنمية البشرية فى قطر بعينه تتاح له مادة احصائية وغير احصائية تمكنه من التعمق فى معالجة كثير من هذه الأوضاع والمشكلات بالمقارنه بالوضع فى تقرير يقارن أوضاع عدد كبير من الدول .كذلك فإن الفرصة متاحة فى التقرير القطرى للتوسع فيما قد يضطر التقرير الدولى الى معالجته بإيجاز حيث أن اهتمامه منصب بالدرجة الأولى على المقارنات الدولية.

إن تناول قضية التنمية البشرية على المستوى المصرى يجعل من الممكن الاستفادة من كثير من الدراسات التفصيلية التى أجريت فيما سبق عن جوانب مختلفة للتنمية البشرية . وهذا يتيح فرصة جيدة للتعمق والتفصيل فى تحليل كثير من هذه الجوانب وسبر أغوارها . ومن ثم فانه يساعد على تقديم عون أفضل لصانع القرار. كما أن العمل على المستوى القطرى المصرى يتيح فرصا أفضل للتعمق فى دراسة البيانات المتاحة من مصادر مختلفة ، ويجعل من الممكن الاجتهاد فى التوصل الى تقديرات أدق لبعض الظواهر مثار الجدل حاليا مثل توزيع الدخل والبطالة من حيث تطورها عبر الزمن وحالتها الراهنة (وذلك على النحو الذى سنسير عليه فى معالجة موضوع توزيع الدخل فى القسم التالى من الورقة) . وأخيرا ، فإن اعداد التقرير القطرى قد يفتح الطريق أمام تطويرات منهجيه فى قياس التنمية البشرية سواء على المستوى القومى أم على مستوى المحافظات . وسوف نضرب بعض الأمثلة على ذلك فى القسم الخامس من الورقة.

إن الاستفادة من الفرص المذكورة أعلاه يمكن أن يجعل من التقرير القطرى تقريرا ذا طابع خاص، وليس مجرد صدى للتقرير الدولى المقيد بقيود صارمة نظرا لتعامله مع عدد كبير من الدول وتركيزه على قضية المقارنات الدولية والتناول العام لقضايا دون التخصيص على قطر أو آخر. بعبارة أخرى ، بقدر مايغوص التقرير فى أعماق الموضوعات المطروحة ، ويتطرق الى تفاصيلها على مستوى الفئات الاجتماعية المختلفة والمناطق المختلفة وما الى ذلك ، ويثرى المعالجة باضافات من الواقع المصرى ، بقدر ماسوف تبرز الخصوصية المصرية للتقرير . فلا يفصل التقرير المصرى ما أوجزه التقرير الدولى عن التنمية البشرية فى مصر فحسب، بل يتجاوز ذلك لتقديم إسهام يعتد به فى معالجة قضايا التنمية البشرية من المنظور المصرى . وبذلك يتحول التقرير المصرى الى شريك فعال فى الحوار العالمى الدائر حول هذه القضايا ، ويشكل جسرا يربط بين الاسهامات المصرية والاسهامات العالمية فى مجال التنمية بوجه عام .

٤- حول تطور نسبة الفقراء وتوزيع الدخل فى مصر

لم يقدر التقرير دخل خط الفقر ، واكتفى بتعريف الفقير " بأنه الشخص الذى يقل دخله عن ٣٠٪ من متوسط الدخل على المستوى القومى وذلك بالمناطق الريفية أو يقل دخله عن ٤٠٪ بالمناطق الحضرية " [١٥] (التقرير ص ١٠٧) . وليس هذا المنهج غريبا ، حيث يأخذ به بعض الدارسين لتوزيع

الدخل وان اختلفت النسبة بين متوسط الدخل الفردى على المستوى القومى التى تعتبر حدا فاصلا بين الفقراء وغير الفقراء من دارس الى آخر . ولكنه يظل مع ذلك عرضه لانتقاد شديد من حيث أن درجة التحكمية(Arbitrariness) فى تحديد دخل خط الفقر ربما تكون أعلى فيه بالقياس مثلا الى المنهج البديل المعتمد على مدخل الاحتياجات الأساسية فى تحديد دخل خط الفقر. فالأخير وإن كان معرضا للنقد أيضا، إلا أنه على الاقل ينبنى على أساس واضح وهو الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية لمواصلة الحياة. ووضوح أساس التقدير على هذا النحو يجعل من الأيسر مناقشته ويفتح الباب أمام امكانات متعددة لتطويره. وقد كان من الأنسب ان يقدم التقرير تقديرا لنسبة الفقراء انطلاقا من منهج الاحتياجات الأساسية ، ولوكتقدير اضافى أو بديل للتقدير المستند الى مفهوم الفقر النسبى ، لسبب بسيط ، وهو أن كثيرا من الدراسات السابقة عن مصر قد أخذت بهذا المنهج ووفرت تقديرات لنسبة الفقر حتى من قبل ٧٤/١٩٧٥[١٦]. ولاشك أن توافر هذه التقديرات كان سيتيح الفرصة لمناقشة أكثر تفصيلا لاتجاهات تطور نسبة الفقراء فى مصر.

وفى اطار التعرف على اتجاه تطور نسبة الفقراء والتفاوت فى توزيع الدخل فى مصر ، فقد حاولت مقارنه نتائج ثلاث دراسات سابقة عن الفقر فى مصر اعتمدت مفهوم الاحتياجات الأساسية فى تقدير دخل خط الفقر ، وهى دراسة للعيسوى ودراستين لكريم ، مع النتيجة التى توصل اليها التقرير استنادا الى مفهوم الفقر النسبى .انظر جدول (١) . وقد استندت فى هذه المقارنه الى تحديث تقدير دخل خط الفقر فى ٧٤/١٩٧٥الذى استخدمته فى دراسة سابقة باستخدام معدلات التغير فى أسعار المستهلكين فى كل من الحضر والريف. وفى ضوء هذه التقديرات المحدثة يتبين أن تقديرات كريم لدخل خط الفقر كانت مرتفعه بشكل ملحوظ فى ٨١/١٩٨٢و٩٠/١٩٩١ ، وان كانت درجة المبالغة فى تقدير دخل خط الفقر قد مالت الى الانخفاض فى ٩٠/١٩٩١ وبخاصة فى الحضر. اذ كان تقدير كريم أعلى من تقديرى المحدث للريف بنسبة ٦٩٪ للتقدير الأدنى (أ)و١٠٦٪ للتقدير الأعلى(ب)فى٨١ / ١٩٨٢، وبنسبة ٤٠٪ فى ٩٠ / ١٩٩١ . أما بالنسبة للحضر فقد كان تقدير كريم أعلى من تقديرى المحدث بنسبة ٧٩٪ للتقدير الأدنى (أ) و ١١٩٪ للتقدير الأعلى (ب) فى ٨١/١٩٨٢، وبنسبة ١٧٪ فى ٩٠/١٩٩١ وهناك أسباب متعددة لارتفاع تقديرات كريم ، بعضها يتصل بالمنهجية وبعضها يتصل بالوقائع ، لايتسع المجال للخوض فيها هنا [١٧].

وبالطبع كلما ارتفع تقدير دخل خط الفقر كلما توقعنا ارتفاع نسبة السكان الفقراء ، ويتضح ذلك بجلاء عند مقارنة تقديرات كريم بتقديرات التقرير المبنية على تقدير منخفض لدخل خط الفقر فى ١٩٩١/٩٠. إذ لم يزد تقدير التقرير عن ٧٠٪ من تقديرى المحدث للريف وعن ٨٠٪ من تقديرى المحدث للحضر فى تلك السنة. ولذلك كانت نسبة الفقراء فى الريف طبقا للتقرير وهى ٣١.٦ ٪ أقل من نصف النسبة الأعلى المقدرة فى دراسة كريم (٦٤.٥٪)، وأكثر قليلا من نصف النسبة الأدنى المقدمة فى نفس الدراسة (٥٤.٥٪). أما فى الحضر حيث انكمشت الفجوة بين تقديرى دخل خط الفقر الى ٣٢٪ بالمقارنة بنحو ٥٠٪ فى الريف، فان نسبة الفقراء فى الريف كانت ٣٩.٧٪ حسب التقرير ، وهى أقل من التقدير الأعلى فى دراسة كريم (٤٩٪)، وان كانت أعلى من تقديرها الأدنى (٣٥.٩٪)[١٨].

وبالنظر الى الاختلاف البين فى تقدير نسبة الفقراء فى ١٩٩١/٩٠، فقد قمت بمحاولة للوصول الى تقدير ثالث توفيقى يعتمد بصورة غير مباشرة على تقديرى المحدث لدخل خط الفقر فى تلك السنة. وقد تم التوصل الى هذا التقدير كوسط حسابى مرجح من النسبتين الواردتين فى التقرير ودراسة كريم، مع اختيار الأوزان الترجيحية بحيث تكون هى الأوزان التى اذا ما استخدمت فى ترجيح دخل خط الفقر فى الدراستين فانها سوف تعطى تقديرى المحدث لدخل خط الفقر عن نفس السنة. ولما كانت دراسة كريم تعطى تقديرين لنسبة الفقراء (أحدهما وهو الأعلى مشتق من توزيع الدخل العائلى والآخر مشتق من توزيع الانفاق العائلى)، فاننا نحصل على تقديرين مرجحين لنسبة الفقراء فى ١٩٩١/٩٠ لكل من الريف (٤٦.٤٪و٤١.٩٪) والحضر (٤٤.٨٪و٣٧.٦٪)، ومن الملاحظ أن هذه التقديرات تتسم بخاصية كانت متحققة فى تقديرات السنة ١٩٧٥/٧٤، وكذلك فى تقديرات كريم لسنة ١٩٩١/٩٠، وهى أن نسبة الفقراء أكبر فى الريف بالمقارنة بالحضر . كما أنه من الجدير بالملاحظة أن التقدير المرجح الأدنى لنسبة الفقراء فى الحضر منخفض قليلا عن تقدير التقرير (٣٧.٦٪ مقابل ٣٩.٧٪ على الترتيب).

وفى ضوء هذه المحاولة للخروج بنتيجة موحدة (توفيقية) من التقديرات المختلفة لنسبة الفقراء فى مصر . يتضح مايلى:

أ- هبطت نسبة الفقراء فى الريف من ٤٣٪ فى ١٩٧٥/٧٤ الى حوالى ٣٠٪ وربما الى أقل

من ذلك فى ١٩٨٢/٨١[١٩] ، ثم عادت النسبة الى الارتفاع الى مابين ٤٢٪ و ٤٦٪ فى ١٩٩١/٩٠، أى الى مستوى مقارب لما كان ملاحظا فى ١٩٧٥/٧٤ أو أعلى منه قليلا.

ب - انخفضت نسبة الفقراء فى الحضر من ٣٣٪ فى ١٩٧٥/٧٤ الى حوالى ٣٠٪ وربما الى أقل من ذلك فى ١٩٨٢/٨١، ثم عادت النسبة الى الارتفاع الى مابين ٣٨٪ و ٤٥٪ فى ١٩٩١/٩٠، أى الى مستوى أعلى بشكل محسوس مما كان ملاحظا فى ١٩٧٥/٧٤.

وهذه النتائج تتفق بصفة عامة مع ماتشير اليه تحليلات توزيع الدخل الموضحة فى جدول (٢). فمعامل جينى يتجه الى الانخفاض بين ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١ دليلا على تحسن التوزيع ، ثم يتجه الى التزايد بعد ذلك دليلا على تزايد درجة اللامساواه فى التوزيع بين ١٩٨٢/٨١و١٩٩١/٩٠. أما تطور نصيب أفقر ٤٠٪ وأغنى ١٠٪ من السكان فى الانفاق أو الدخل . فهو يؤكد حدوث بعض التحسن فى التوزيع بين ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١ ثم حدوث بعض التدهور بين ١٩٨٢/٨١ و١٩٩١/٩٠ لاسيما فى الحضر. وليس من الواضح تماما طبقا لهذه المؤشرات ما اذا كان توزيع الدخل أفضل أو أسوأ فى ١٩٩١/٩٠ بالمقارنة بما كان عليه فى ١٩٧٥/٧٤.

ويتفق الاتجاه العام لهذه النتائج التوفيقية مع نتائج دراسة الليثى وخير الدين المعروضه فى أسفل جدول (١) ، وان اختلفت التقديرات الخاصة بنسب الفقراء فى كل سنة من سنوات المقارنة اختلافا ملحوظا عن معظم التقديرات السابقة. (ربما كان الاستثناء الوحيد من ذلك هو تقدير نسبة الأسر الفقيرة فى الحضر فى ١٩٩١/٩٠ الذى يقترب من تقديرنا التوفيقى الأدنى لهذه السنة : ٣٦ر٥٪ عند الليثى وخير الدين مقابل ٣٧.٦٪). فالتقديرات التى اوردتها هذه الدراسة لنسبة الأسر الفقيرة منخفضة بوجه عام عن معظم التقديرات السابقة، بما فى ذلك تقدير ١٩٧٥/٧٤ الذى اعتبرناه النقطة المرجعيه فى التدقيق بين التقديرات للسنوات اللاحقة ، خاصة وان تقديرنا لنسبة الأسر الفقيرة فى تلك السنة لم يختلف مع اختلاف مصدر البيانات المستعملة (بحث ميزانية الأسرة وبحث العمالة بالعينة). ومن جهة أخرى يلاحظ ان دراسة الليثى وخير الدين تعطى بانتظام تقديرات لنسبة الفقراء فى الريف أقل بشكل محسوس من تقديرات نسبة الفقراء فى الحضر، على عكس المتوقع عادة. ولذلك، فقد آثرنا عدم ادخال هذه التقديرات ضمن حساب التقديرات التوفيقية التى توصلنا اليها فى القسم الثالث من جدول (١) ، واعتبرناها تقدم بديلا متكاملا للتقديرات التوفيقية (حيث

أنها محسوبة بنفس المنهجية للنقاط الزمنية الثلاث التى تتناولها عملية المقارنة، على خلاف التقديرات الأخرى التى لم تتوافر الا عن نقطة أو نقطتين عبر الزمن فقط).

ومن بين الأسباب المحتملة لاختلاف تقديرات الليثى وخير الدين عن بقية التقديرات المعتمدة أيضا على بحوث ميزانية الأسرة يمكن أن نذكر مايلى :

(أ) الاختلاف فى قيمة دخل خط الفقر المختار ، وهو ثلثا متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد فى العينة عند الليثى وخير الدين فى كل من الريف والحضر . لاحظ أن التقرير المصرى قد سمح باختلاف هذه النسبة بين الريف والحضر عند تعيين خط الفقر لكل منهما ، مع تطبيق النسبة على الدخل وليس على الانفاق.

(ب) الاختلاف فى وحدة التحليل . فهى الفرد فى دراسة الليثى وخير الدين ، والأسرة فى بقية الدراسات . وتنبغى الاشارة هنا الى أن تحويلنا لنسبة الفقراء من مستوى الفرد الى مستوى الأسرة قد ينطوى على بعض الخطأ فى تقديرنا المنسوب الى الليثى وخير الدين . لاحظ أيضا أن الاختلاف فى وحدة التحليل قد أدى الى اختلافات واضحة فى تقديرات معاملات جينى الواردة فى دراسة الليثى وخير الدين عن التقديرات السابقة التى اتخذت الأسرة وحدة للتحليل ، كما هو ظاهر فى جدول (٢).

(جـ) الاختلاف فى البيانات ، خاصة بيانات ١٩٩١/٩٠، حيث اعتمدت دراسة الليثى وخير الدين على نتائج الدورتين الأولى والثانية فقط من بحث الانفاق والدخل ، فى حين اعتمدت دراسة كريم على نتائج الدورات الأربع لهذا البحث .

وعموما فإن جملة التحليلات السابقة تشير بوضوح الى أن نسبة السكان الفقراء فى مصر فى ١٩٩١/٩٠ ليست بالقليلة فهى تدور حول ٤٠٪ طبقا للتقدير التوفيقى على المستوى القومى ، كما انها ليست بعيدة عن هذا المستوى بالنسبة لمعظم التقديرات المتاحة عن الحضر . أما بالنسبة للريف فثمة تضارب شديد فى التقديرات المتوفرة حاليا. ومن النقاط موضع الاتفاق أن نسبة الفقراء قد شهدت ارتفاعا ملحوظا فى عقد الثمانينات ، كما أن التفاوت المقاس فى توزيع الدخل وان لم يكن شديد الارتفاع ، الا انه قد مال الى التزايد فى نفس الفترة . ومع ذلك يجدر التحفظ حول التقديرات المتاحة عن توزيع الدخل فى مصر بالنظر الى الاعتبارات التالية :

(أ) إن البيانات الأساسية التى اشتقت منها هذه النتائج معيبة بدرجة ملحوظة . فثمة ميل واضح من جانب الأسر التى تشارك فى بحوث ميزانية الأسرة أو الدخل الى الأدلاء بقيم للانفاق أو الدخل أقل كثيرا من القيم الفعلية . وطبقا لتقرير كريم ١٩٩٤(ص٧) ، فإن الانفاق فى كل من العينة الريفية والحضرية لسنة ١٩٩١/٩٠ كان أقل من التقدير المستمد من الحسابات القومية بنسبة ٣٨٪ ، بينما كان الدخل أقل من التقدير القومى بنسبة ٤٤.٢٪ فى العينة الحضرية ونسبة ٤٧.٢٪ فى العينة الريفية. والحق أن قصور تقديرات الانفاق والدخل فى بحوث ميزانية الأسرة لايعنى فقط وجود ميل للادلاء بقيم أقل من الواقع وبخاصة من جانب الأسر الميسورة الحال، بل أنه قد يعنى أيضا القصور عن تغطية كل أنواع الأسر المصرية، وبخاصة الأسر الفقيرة جدا والأسر الغنية جدا. أضف الى ذلك أنه حتى لو كان الأمر مقصورا على الادلاء بقيم منخفضة للانفاق أو الدخل، فمن المرجح أن درجة التخفيض فى قيم الانفاق أو الدخل تتجه الى التزايد مع تزايد التفاوت فى توزيع الدخل . ومؤدى ماتقدم أن أحوال توزيع الدخل قد تكون أسوأ مما تظهر من تحليل بحوث ميزانية الأسرة فى أى وقت ، كما أن التدهور الحقيقى فى التوزيع عبر الزمن ربما يكون أكبر من التدهور المقدر من هذا المصدر.

(ب) إن النتائج العامة التى توصلنا اليها بشأن الفقر وتوزيع الدخل فى مصر قد اعتمدت ضمن ما اعتمدت على تقديرى لخط الفقر فى سنة ١٩٧٥/٧٤، والمحدث بعد ذلك باستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف والحضر. وبالطبع فان هذا التقدير ليس خاليا من العيوب . ولكن تم الاعتماد عليه فى التوفيق بين التقديرات التى بدت جد متباينه خاصة فى ١٩٩١/٩٠ باعتبار أنه تقدير مستقل عن هذه التقديرات ، ومن ثم يصلح لاتخاذه كنقطة مرجعية محايدة . كما أن استخدام تقدير خط الفقر لسنة ١٩٧٥/٧٤ قد أدى الى نتائج واحدة عند تقدير نسبة الفقراء من بحث ميزانية الأسرة ومن بحث العمالة بالعينة.

ومع ذلك ينبغى الا عتراف بأن التقديرات التوفيقية التى توصلت اليها بالنسبة لخط الفقر ونسبة الفقراء هى فى الغالب تقديرات متحيزة الى أدنى بعض الشىء . ويرجع ذلك- بالاضافة الى النقطة(أ) أعلاه التى تنطبق على كل التقديرات المتاحة عن توزيع الدخل - إلى اعتماد التقديرات التوفيقية على تطورات الأسعار عبر الزمن حسبما يكشف عنها الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى

الريف والحضر. ومن المعروف أن هذا المقياس يميل الى إظهار التغيرات فى الأسعار بأقل من حجمها الحقيقى ، وخاصة فى سنوات السبعينات وجانب من الثمانينات قبل أن تتصاعد وتيرة تحرير الأسعار من التدخلات الحكومية على النحو الذى شهدته مؤخرا . وقد سبق لكاتب هذا المقال التعرض لهذه القضية فى إطار نقد المعدلات الرسمية للتضخم والنمو الاقتصادى (أنظر الحاشية رقم (١٢)).

(جـ) ان الاعتدال فى درجة اللامساواة فى التوزيع وكذلك فى التغيرات فى أنصبة الشرائح الانفاقية أو الدخلية المختلفة من السكان قد يكون له مايبرره فى الواقع . فمن المحتمل أن يكون مفعول آليات إعادة توزيع الدخل فى المجتمع المصرى من الأغنياء الى الفقراء أقوى مما يظهر لأول وهلة. وينطبق ذلك بوجه خاص على الآليات غير النظامية أو غير الرسمية لاعادة توزيع الدخل والتى تطورت أشكالها وتعددت على نحو ملحوظ فى مصر فى السنوات الأخيرة ، اكثر مما ينطبق على الآليات النظامية أو الرسمية لاعادة التوزيع التى تقلص دورها كثيرا مع التراجع فى دور الدولة فى العقدين الماضيين . وهكذا فان عدم حدوث تدهور ضخم فى أوضاع توزيع الدخل لايعنى بالضرورة- فى ظروف المجتمع المصرى التى تزايد وزن القطاع غير النظامى فيها تزايدا عظيما - أن السياسات العامة فى حقبة برامج التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى ليس لها تأثير سىء بدرجة ملحوظة على توزيع الدخل. بل أنه يعنى أن هناك آليات مضادة يلجأ اليها الفقراء لانتزاع جانب من الدخول التى تعمل السياسات العامة على تدفقها لصالح الأغنياء . ولا شك أنه من المفيد التعمق فى دراسة الدورات المتعددة لتوزيع واعادة توزيع الدخل ، والوقوف على الآليات المختلفة لاعادة التوزيع فى المجتمع المصرى .

(د) إن الخروج بصورة واقعية عن توزيع الدخل وحالة الفقر فى مصر، وتطورهما عبر الزمن ، يستوجب الاعتماد على مصادر متعددة ومؤشرات متنوعة، حتى لو كان بعضها مصادر ومؤشرات غير مباشرة، وذلك بالاضافة الى المؤشرات المستمدة من بحوث الانفاق والدخل. ومن الملاحظ أن التقرير قد تضمن بعض المؤشرات المفيدة فى استكمال صورة توزيع الدخل والفقر مثل استحقاقات الضمان الاجتماعى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (جدول ق/١٦،ص١١٥).ونسب السكان الذين يحصلون على خدمات أساسية كالخدمات الصحية والمياه النقية وخدمات الصرف الصحى (جدول ق/٨،ص١١٢). ولكن يلاحظ من جهة أخرى أنه برغم تركيز التقرير على أهمية تعديل

التوزيع الوظيفى للدخل بين الأجور وعوائد التملك للتخفيف من حدة الفقر (ص٣ والفصل السادس) ، الا أن تحليله لأوضاع الفقر وتوزيع الدخل فى مصر لم يستند الى التطورات الخاصة بالتوزيع الوظيفى للدخل فيها . والى جانب هذا المؤشر يمكن الاسترشاد بعدد من المؤشرات الأخرى فى رسم الصورة الواقعية لتوزيع الدخل فى مصر مثل [٢٠]:(١) توزيع ملكية الأراضى الزراعية وتوزيع حيازتها ونسبة غير الحائزين لأرض زراعية من بين سكان الريف.(٢) توزيع ملكية الجرارات وعربات النقل وطلمبات الرى والماشية، أو نسبة من يملكون مثل هذه الأصول الى جملة سكان الريف.(٣)توزيع ملكية الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الادخار والاستثمار والودائع الادخارية بالعملات المحلية والأجنبية.(٤)توزيع ملكية السيارات الخاصة ، أو نسبة من يملكون أكثر من سيارة.(٥)نسبة الأسر التى تملك أنواعا مختارة من السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات وأجهزة التكييف والفيديو وما اليها.(٦) توزيع ملكية الأراضى فى المدن.(٧)توزيع ملكية المبانى السكنية ، وتوزيع حيازتها.(٨) الفروق الأجرية فيما بين القطاعات الانتاجية وفيما بين القطاعات المؤسسية.(٩) معدل التبادل بين الريف والحضر ، مقاسا بالرقم القياسى للاسعار التى يحصل عليها المزارعون لمنتجاتهم بالنسبة للأسعار التى يدفعونها لقاء الحصول على المنتجات غير الزراعية.(١٠)المعدل الفعلى للتضخم مقارنا بالتغير الاسمى فى متوسطات الأجور والمعاشات لفئات مختارة من العاملين.(١١)معدل البطالة العامة، ومعدلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين وبين الفقراء والميسورين.(١٢) الدعم الموجه لخفض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية والخدمات الأساسية ، كنسبة من الانفاق الاستهلاكى العائلى وكذلك التغير فى القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد من الدعم وفى نسبة الأخير الى متوسط انفاق أو دخل الفرد.

٥- حول قياس التنمية البشرية فى محافظات مصر :

مع التسليم بقصور دليل التنمية البشرية عن التعبير بشكل شامل ودقيق عن كل جوانب التنمية البشرية [٢١] ، فان فكرة تركيب مثل هذا الدليل للمحافظات المصرية هى فكرة جيدة من حيث المبدأ . اذ أن ذلك يساعد على ترتيب المحافظات حسب أدائها النسبى فى مجالات التنمية البشرية.ومن ثم فانه يساعد المخطط أو متخذ القرار على توزيع الموارد المتاحة بين المحافظات بالتناسب مع أدائها حسبما يعبر عنه دليل التنمية البشرية . كما أنه قد يساعد على جذب الانتباه الى المحافظات الأولى بالرعاية ، وهى بالطبع المحافظات ذات الأداء المتدنى من منظور التنمية

جدول (١) : تقديرات بديلة لنسبة الفقراء فى مصر فى ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١و١٩٩١/٩٠

التقديرات	الريف			الحضر		
	١٩٧٥/٧٤	١٩٨٢/٨١	١٩٩١/٩٠	٧٥/٧٤	١٩٨٢/٨١	١٩٩١/٩٠
تقدير تقرير التنمية البشرية (١) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه نسبة الفقراء			(٪٧٠)١٨٥٥ ٣١.٦٪			(٪٨٠)٢٥٩٢ ٣٩.٧٪
تقديرات كريم (٢) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه(أ) نسبة الفقراء (أ) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه (ب) نسبة الفقراء (ب)		(١٦٩٪)١٠٢ ٢٩.٧٪ (٢٠٦٪)١٢٤ ٤٣٪	(١٤٠٪)٣٧١٣ ٦٤٫٥٪ ٥٤.٥٪		(١٧٩٪)١٢٩٧ ٣٠.٤٪ (٢١٩٪)١٥٨٨ ٤٤.٤٪	١١٧٪)٣٧٩٦ ٤٩٪ ٣٥.٩٪
تقديرات العيسوى(٣) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه نسبة الفقراء (أ) نسبة الفقراء (ب)	٢٧٠ ٤٣.٣٪ ٤٣.٦٪	٦٠٢	٢٦٤٨ ٤٦.٤٪ ٤١.٩٪	٣٣٧ ٣٢.٦٪ ٣٣.٥٪	٧٢٥	٣٢٥١ ٤٤.٨٪ ٣٧.٦٪
تقديرات الليثى وخير الدين(٤) دخل خط الفقر للفرد بالجنيه دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه(مرتفع) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه (منخفض) نسبة الفقراء (أفراد) نسبة الفقراء (أسر)	 ٢٥.٢٪ ٣٤.٣٪	 ١٨.٧٪ ٢٥.٤٪	٤٨٥.٩٢ (١٢٢٪)٣٢٢٢ (٩٥٪)٢٥٢٦.٧ ٢٠.٨٪ ٢٨.٣٪	 ٣٦.٢٪ ٤٥.٢٪	 ٢٦.٢٪ ٣٢.٨٪	٧٢٢.٦ (١١٥٪)٣٧٣٩.٤ (١٠٢٪)٣٣٢٤.٠ ٢٩.٢٪ ٣٦.٥٪

ملاحظات على جدول (١) :

(١) تقديرات دخل خط الفقر ونسبة الفقراء وردت فى :معهد التخطيط القومى ، **مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٤.وقد اعتبر التقرير (ص ١٠٧) أن دخل خط الفقر يمثل ٣٠٪ من متوسط الدخل على المستوى القومى فى الريف و ٤٠٪ فى الحضر . وقد تم حساب قيمة دخل خط الفقر من بيانات متوسط دخل الفرد المذكورة بالدولار عن سنة ١٩٩٠ فى ص ١٣٤ من التقرير ، بعد تحويلها الى جنيهات باستخدام سعر الصرف بين الدولار والجنيه الوارد فى :البنك الأهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد ٤٥ ، العددان الأول والثانى ، ١٩٩٢، ص ١٠٧.الرقم الموضوع بين قوسين بعد تقدير دخل خط الفقر عبارة عن نسبة هذا التقرير الى تقدير العيسوى المحدث لدخل الفقر فى ١٩٩١/٩٠ الوارد فى أسفل الجدول.

تابع ملاحظات على جدول (١)

(٢) تقديرات كريمة كريم بالنسبة لسنة ١٩٨٢/٨١ وردت فى :

K.Korayem, **The Impact of Economic Adjustment on the Vulnerable Families and Children in Egypt.** A report prepared for the Third World Forum/Middle East Office and UNICEF, Egypt, Cairo, April 1987.

التقدير (ب) لدخل خط الفقر للأسرة فى ١٩٨٢/٨١ أعلى من التقدير (أ) نتيجة لرفع تكلفة الغذاء بنسبة ٢٠٪ . ويتضمن دخل خط الفقر تقديرا للادخار بطريقة مشروحة فى متن التقرير . وتوجد بعض الانتقادات الجوهرية لهذه الطريقة فى الملحق (B) من هذا التقرير الذى يلخص ملاحظات اجتماع الخبراء الذى عقد لمناقشة التقرير . ويتم استخراج نسب الفقر اعتمادا على بيانات ميزانية الأسرة للسنة ١٩٨٢/٨١. أما التقديرات الخاصة بسنة ١٩٩١/٩٠ فقد وردت فى :

K.Korayem, **Poverty and Income Distribution in Egypt,** A report Published by the Third World Forum/Middle East Office, Cairo, March 1994.

ويعتمد تقدير دخل خط الفقر على نفس الطريقة المتبعة فى دراسة سنة ١٩٨٧، مع بعض التعديلات فى حساب تكلفة الغذاء عند خط الفقر. ويتم استخراج نسب الفقر اعتمادا على بيانات بحث الدخل والانفاق الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن سنة ١٩٩١/٩٠. والتقدير (أ) لنسبة الفقراء مستخرج من عينة الدخل. أما التقدير (ب) فقد تم استخلاصه من عينه الانفاق الاستهلاكى لسنة ١٩٩١/٩٠. الرقم الموضوع بين قوسين بعد تقدير دخل الفقر عبارة عن نسبة هذا التقدير الى تقدير العيسوى المحدث لدخل خط الفقر.

(٣) تقديرات العيسوى بالنسبة لسنة ١٩٧٥/٧٤ ظهرت فى دراسة أعدت لبعثة منظمة العمل الدولية حول الاستراتيجية الشاملة للتشغيل فى مصر سنة ١٩٨٠ أنظر:

I.H.El-Issawy, **Employment Inadequacy in Egypt,** Technical Paper no.5 of the ILO/UNDP Comprehensive Employment Strategy Mission to Egypt, 1980, ILO, Geneva, 1983.

وقد اعتمد التقدير (أ) لنسبة الفقراء فى ١٩٧٥/٧٤ على بيانات ميزانية الأسرة للسنة ١٩٧٥/٧٤ بينما اعتمد التقدير (ب) على بيانات الدخل التى وردت فى مسح العمالة بالعينة فى سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥.وتقدير دخل خط الفقر فى كل من سنة ١٩٨٢/٨١ وسنة ١٩٩١/٩٠ عبارة عن تحديث لتقدير ١٩٧٥/٧٤ فى ضوء التطورات السعرية حسبما يكشف عنها الرقم القياسى

لأسعار المستهكلين فى كل من الريف والحضر ، المنشور فى :البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٥، عدد ٤ ، ١٩٨٢ والمجلد ٤٥، العددان الأول والثانى ، ١٩٩٢.

التقديران (أ)و(ب)لنسبة الفقر فى ١٩٩١/٩٠ تقديران متوسطان مستخرجان من تقديرات هذه النسبة فى كل من تقرير التنمية البشرية وتقرير كريم مع ترجيح نسبة الفقراء فى كل منهما بنفس الأوزان التى اذا استخدمت فى ترجيح تقديرات متوسط دخل خط الفقر الواردة فى التقريرين فإنها تؤدى الى وسط مرجح مقارب لتقدير العيسوى المحدث لدخل خط الفقر فى سنة ١٩٩١/٩٠. الأوزان للريف هى ٠,٥٥ لتقدير تقرير التنمية البشرية و ٠,٤٥ لتقدير تقرير كريم. الأوزان المناظرة للحضر هى ٠,٤٥ و ٠,٥٥ على الترتيب . التقدير المتوسط (أ) هو الوسط المرجح للتقدير الأعلى عند كريم وتقدير تقرير التنمية البشرية . والتقدير المتوسط (ب) هو الوسط المرجح للتقدير الأدنى عند كريم وتقدير تقرير التنمية البشرية.

(٤) تقديرات الليثى وخير الدين وردت فى الدراسة التالية :

Heba El--Laithy and Hanaa Kheir-El Din, Assessment of poverty in Egypt Using Household Data", فى ، جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران) **الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعيه** ، أعمال المؤتمر العلمى لقسم الاقتصاد ، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ص ٤٦٥-٥١٧.هذه التقديرات تعتمد على بحوث ميزانية الأسرة ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١ والدورتين الأولى والثانية فقط من بحث الدخل والانفاق ١٩٩١/٩٠مع اعتبار الفرد وحدة الدراسة. ولأغراض المقارنة بالدراسات التى تعتبر الأسرة وحدة الدراسة، قمت بتحويل دخل خط الفقر الى دخل خط الفقر للأسرة بالضرب فى متوسط عدد أفراد الأسرة . التقدير الأعلى يستخدم متوسط عدد أفراد الأسرة فى عينة ١٩٩١/٩٠(١٧٥و٥ فى الحضر،٦,٦٣١ فى الريف) ، والتقدير الأدنى يستخدم متوسط عدد أفراد الأسرة فى تعداد ١٩٨٦ (٦و٤ فى الحضر ، ٢ر٥ فى الريف). خط الفقر المختار عبارة عن ثلثى متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد فى العينة. ولتحويل نسبة الفقراء المحسوبة للأفراد فى الدراسة الى نسبة الأسر الفقيرة. استرشدت بمقارنة النتائج الواردة فى ملحق الدراسة والتى حسبت فيها نسبة الأسر الفقيرة فى عينة ١٩٨٢/٨١ لثلاثة توزيعات للأسر (على أساس وظيفة أو قطاع نشاط أو مستوى تعليم رب الأسرة) بالنتائج الواردة فى متن الدراسة بخصوص نسبة الأفراد الفقراء فى نفس العينة. وقد اتضح لنا أن نسبة الأسر الفقيرة الى نسب الأفراد الفقراء فى ١٩٨٢/٨١ هى ١,٢٥ فى الحضر و٣٦ر١ فى الريف ، فى المتوسط . وقد افترضنا انطباق نفس معاملات التحويل من الأفراد الى الأسر على بيانات ١٩٧٥/٧٤و١٩٩١/٩٠. وهو افتراض تبسيطى بالطبع قد يفضى الى بعض الخطأ فى تقدير نسبة الأسر الفقيرة.

جدول (٢) : تطور توزيع الدخل فى مصر

	١٩٧٥/٧٤		١٩٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
معامل جينى						
تقديرات تقرير التنمية البشرية	,٣٩	,٤٠	,٢٩	,٣٢	,٣٢	,٣٥
تقديرات كريم			,٢٩	,٣٢	,٣٢	,٣٨
تقديرات العيسوى	,٣٥	,٣٧				
تقديرات الليثى وخير الدين	,٥٠	,٥٢	,٤١	,٤٥	,٤٣	,٤٥
نصيب أفقر ٤٠٪ من السكان						
تقديرات تقرير التنمية البشرية	٪١٧,٣	٪١٦,٨	٪٢١,٤	٪٢٠,٣	٪٢١,٢	٪١٩,١
تقديرات كريم			٪٢١,٣	٪٢٠,٣	٪٢٠,١	٪١٧,٩
تقديرات العيسوى	٪١٨,٨	٪١٨,٣				
نصيب أغنى ١٠٪ من السكان						
تقديرات كريم			٪٢٣,٠	٪٢٥,٩	٪٢٦,٥	٪٣٢,٦
تقديرات العيسوى	٪٢٦,٧	٪٢٧,٦				

ملاحظات على جدول (٢)

التقديرات مأخوذة من المصادر التالية:

(١) مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤: الانفاق العائلى طبقا لشرائح الدخل ، ص ٢٧.

(٢) K.Korayem,Poverty and Income Distribution...,OP Cit.,P.32.

(٣) I.H.El-Issawy,"Interconnections between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt's Economic Development", in G.Abdel-Khalek and R.Tignor (eds), **The Political Economy of Income Distribution in Egypt**, Holmes and Meier, New York, 1982,pp.88-131.

(٤) Heba El-Laithy and Hanaa Kheir El-Din, " Asssesment of poverty in Egypt.., Op.cit, p484.

لاحظ أن التقديرات الخاصة بمعامل جينى فى هذه الدراسة الأخيرة أعلى من تلك المحسوبة فى الدراسات الثلاث الاخرى. ويمكن تفسير ذلك جزئيا باختلاف وحدة الدراسة (الأسرة فى كل الدراسات ماعدا دراسة الليثى وخير الدين التى استخدمت الفرد كوحدة للدراسة).

البشرية. ولذلك يحمد للتقرير المصرى القيام بحساب دليل التنمية البشرية للمحافظات وترتيبها وفقا لهذا الدليل.

وسوف يتركز تعليقنا هنا على قضية واحدة من قضايا قياس التنمية البشرية ، وهى قضيةاختيار الحدود القصوى والدنيا المناسبة لمكونات دليل التنمية البشرية المحسوب للمحافظات المصرية.

أولا : تقييم مدى ملاءمة الحدود القصوى والدنيا المستخدمة فى التقرير لمكونات دليل التنمية البشرية للمحافظات.

وقد سار التقرير فى هذا الشأن على النهج الموضح فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣ فيما يتعلق بتفصيل مكونات دليل التنمية البشرية داخل البلد الواحد(ص١٠٣). وطبقا لهذا المنهج تعامل كل محافظة وكأنها بلد مستقل . وقد أخذت الحدود الدنيا والقصوى لكل مؤشر من واقع العينة الدولية الواردة فى تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣ والتى تتضمن بيانات سنة ١٩٩٠، وهى نفس السنة التى توافرت عنها البيانات فى التقرير المصرى. ثم ظهرت المحافظات مرتبة من ١ الى ٢١ فى جدول م/١(ص١١٩) وفقا لقيمة دليل التنمية البشرية [٢٢].

وثمة سؤالان يمكن طرحهما فى معرض التعليق على هذه المنهجية . الأول يتعلق بمدى ملاءمة استخدام الحدود القصوى والدنيا لمكونات الدليل المأخوذة من عينة الدول المستخدمة فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣. والثانى يتعلق بمدى ملاءمة ترتيب المحافظات من ١ الى ٢١ بعدما عوملت المحافظات وكأنها بلدان مستقلة. واجابتى سوف تكون بالنفى عن كل من هذه السؤالين.

فالحدود القصوى والدنيا لكل مكون من مكونات الدليل المأخوذة من عينة الدول. صممت أصلا لاجراء مقارنة بين دول ، وليس بين أجزاء من دول . ولذلك فقد تم تخفيض فجوة الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة أولا: بالتعديل بفروق القوة الشرائية الدولارية، وثانيا : عن طريق افتراض تناقص المساهمة الحدية للدخل الاضافى فى توليد التنمية البشرية. وبذلك انخفضت فجوة الدخل فى تقرير ١٩٩٣ من ١:٤٠٣ (بدون تعديل) الى ١:٥٨(بأخذ فروق القوة الشرائية فى الحسبان)، ثم الى ١:١٤ (باعمال فرض تناقص المساهمة الحدية للدخل فى التنمية البشرية).

والحق أن استعمال الحدود القصوى والدنيا المستخدمة فى استخراج دليل التنمية البشرية للدول

من أجل التوصل الى دليل للمحافظات المصرية قد يؤدى الى نتائج غير دقيقة سواء فيما يتعلق بقيمة الدليل ذاته، ومن ثم بتصنيف المحافظات من حيث أدائها النسبى فى مجالات التنمية البشرية، أم فيما يتعلق بترتيب المحافظات والتفاوتات بينها فى مستوى التنمية البشرية . والمقصود بعدم الدقة فى نتائج قياس التنمية البشرية فى المحافظات فى هذه الحالة هو الابتعاد عن المقاييس التى تنتج فيما لو أخذت حدود قصوى ودنيا لكل مكون من مكونات دليل التنمية البشرية أكثر ملاءمة من الحدود الموجودة فى عينة الدول. وقد تكون هذه الحدود الأنسب هى تلك التى توجد فى عينة تضم محافظات الدول (أو ما يناظرها من تقسيمات ادارية)، ولاتختلط فيها مشاهدات الدول بمشاهدات أجزاء من بعض الدول. كما أنها قد تكون حدودا مختارة بحيث تساعد على اظهار التفاوتات بين محافظات الدولة الواحدة وترتيب هذه المحافظات فى الاطار القطرى بغض النظر عن المقارنة الدولية للمحافظات، على ماسيأتى بيانه.

وسوف نوضح أولا الأثر الذى يمكن ان يترتب على استخدام حدود قصوى ودنيا لكل مكون من مكونات دليل التنمية البشرية مستمدة من عينة من محافظات الدول، وذلك بالمقارنة بالحالة التى تضمنها التقرير ، وهى استخدام نفس الحدود الموجودة فى عينة الدول التى حسب لها دليل التنمية البشرية فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣.

افرض أن Zij= مساهمة المكون Xi (حيث $i=1,2,3$) فى دليل التنمية البشرية للمحافظة ، والذى سنشير إليه بالرمز Hj. الآن اذا استخدمنا الحدود القصوى والدنيا للمكون Zi الموجودة فى عينة الدول ، واستخدمنا الرمز N(أى الحرف الاول من Nation) للدلالة على ذلك ، فان :

$$(1) \qquad Z_{ij}(N) = \frac{X_{ij} - \min X_i(N)}{\max X_i(N) - \min X_i(N)} = \frac{X_{ij}}{R_i(N)} - \frac{\min X_i(N)}{R_i(N)}$$

حيث $R_i(N)$ هو مدى المكون X_i فى عينة الدول . وفى هذه الحالة يكون دليل التنمية البشرية للمحافظة J هو

$$(2) \qquad H_j(N) = 1/3 \sum_i Z_{ij}(N)$$

وعندما تستخدم الحدود القصوى والدنيا الموجودة فى عينة محافظات الدول ، حيث نستعمل الرمز G للدلالة على ذلك (أى الحرف الأول من Governorate) تكون مساهمة المكون X_i فى دليل التنمية البشرية للمحافظة هى $Z_{ij}(G)$

$$(3) \qquad Z_{ij}(G) = \frac{X_{ij} - \min X_i(G)}{\max X_i(G) - \min X_i(G)} = \frac{X_{ij}}{R_i(G)} - \frac{\min X_i(G)}{R_i(G)}$$

$$(4) \qquad H_j(G) = 1/3 \sum_i Z_{ij}(G)$$ ويكون دليل التنمية البشرية للمحافظة j هو

الآن من المتوقع أن يكون المدى $R_i(G)$ المأخوذ من عينة محافظات الدول أكبر من المدى R_i (N) المأخوذ من عينة الدول [٢٣] فى هذه الحالة سوف يكون الحد الأول فى الطرف الأيمن للمعادلة(3) أضعف من الحد المناظر فى المعادلة (1)

$$\frac{X_{ij}}{R_i(G)} < \frac{Xij}{Ri(N)}$$

من جهة أخرى يلاحظ أن :

$$\frac{\min X_{i(G)}}{R_i(G)} < \frac{\min X_{i(N)}}{Ri(N)}$$

حيث أن: $\min X_{i(G)} < \min X_{i(N)}$ ، وأن $R_i(G) > Ri(N)$

ومن المرجح فى هذه الحالة أن يكون $Z_i(G)$ أصغر من $Z_{ij}(N)$. ويحتوى جدول (٢) على مثال عددى لتوضيح اثر اختلاف الحد الأقصى والحد الأدنى المأخوذين من عينة محافظات الدول عن الحدين المأخوذين من عينة الدول على قيمة مساهمة المكون X_i فى H_j أى على Z_{ij}[٢٤]*.

٦- حول الاستراتيجية المقترحة للتنمية البشرية

تضمن الفصل الأول من التقرير (ص ١٣-١٧) بيانا بالعناصر االرئيسيسة لاستراتيجية التنمية البشرية فى مصر. وهذه العناصر هى:(أ) التنمية المتواصلة .(ب) اختيار أسلوب الانتاج.(ج) دور الدولة ودور القطاع الخاص فى مجال الانتاج.(د) توزيع ناتج العمليات الانتاجية. (هـ)اللامركزيةوبناء القدرات والأطر المؤسسية فى مجال الادارة.

وسوف ننطلق من نقطتين فى تقييمنا لهذه العناصر. الأولى : فهم التنمية البشرية على أنها تعنى التنمية الشاملة المتجددة ذاتيا ، والتى تدور حول الناس ابتداءً وانتهاءً ، وتعمل على تطوير

* إقترح الباحث تطبيق الحدود القصوى والدنيا الواردة فى عينة المحافظات ؛ واستخدام حدود قصوى من عينة الدول وحدود دنيا من عينة المحافظات . وقدتجاوزت أدبيات التنمية البشرية هذه القضية برمتها بتثبيت الحدود الدنيا والقصوى (راجع دائرة الحوار بهذا العدد) . (المحرر)

شتى جوانب حياتهم . والثانية: فهم الاستراتيجية على أنها تعنى مجموعة من الغايات مقرونة بتحديد للمسار العام أو الوسائل الرئيسية الكفيلة ببلوغ هذه الغايات ، مع تذكر أنه كثيرا مايتعذر التمييز القاطع بين الغايات والوسائل . ، بناء على ذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية حول الاستراتيجية التى اقترحها التقرير للتنمية البشرية فى مصر:

أولا: تضمنت الاستراتيجية المقترحة أربع غايات مهمة ، وهى تلك التى وردت ضمن العناصر (أ)،(ب)،(د)،(هـ) أعلاه ، وذلك على النحو التالى :

(١) النمو الاقتصادى الذى يتفادى الاصطدام بقيد الموارد ، بحيث يلبى النمو احتياجات الجيل الحاضر دون أن يفرض فى الوقت نفسه قيودا على امكانية تلبية احتياجات الأجيال المقبلة . وحسب قراءتى للتقرير (ص ١٤، ص ٩٠) فهذا هو المقصود بالتنمية المتواصلة (العنصر أ).

(٢) التشغيل : أى اختيار أسلوب للانتاج كثيف العمل (العنصر ب) حتى يمكن " توسيع نطاق التوظف المولد للدخول ليشمل أكبر عدد من السكان للتخفيف من حدة مشكلة الفقر ، وتحقيق مشاركة الناس فى عملية التنمية فى ثمارها . فضلا عن أن التوجه الى أساليب الانتاج كثيفة العمل يتفق مع خصوصيات الاقتصاد المصرى حيث تشتد الندرة النسبية لكل من الأرض ورأس المال بالمقارنة بعنصر العمل " (ص ١٥ من التقرير)

(٣) عدالة توزيع الدخل (وهذا هو العنصر د) ويركز التقرير فى هذا الصدد على خلق فرص عمل منتجة باعتبارها عاملا أساسيا لتحسين توزيع الدخول ، ويستبعد الالتجاء الى اعادة توزيع الأصول لتحسين التوزيع بدعوى أنه " لم يعد هناك مجال فى مصر لجولة اخرى من اعادة توزيع الأصول الانتاجية على نحو ماحدث فى الاصلاح الزراعى فى الخمسينات " (ص ١٦من التقرير). ويرى التقرير أن أساسيات علاج التفاوت فى التوزيع " يجب أن تصممها الدولة فى اطار دورها التنظيمى " ، بالاعتماد على " أدوات السياسة المالية " دون التخلى عن مسئولياتها عن برامج ومشروعات تأمين سبل العيش لفئات المجتمع الفقيرة وللفئات الضعيفة" (ص ١٦ من التقرير).

(٤) المشاركة وقد عالج التقرير قضية المشاركة (العنصر هـ) على مستويين . أولهما : مستوى "اطار مؤسسى قائم بالفعل " يتم فيه " تحقيق اللامركزية وبناء القدرات والأطر المؤسسية فى

مجال الادارة " .وثانيهما : مستوى تغيير الاطار المؤسسى القائم الى اطار " يتلاءم تماما مع متطلبات التنمية البشرية ويؤدى اليها . وتدور هذه المقومات حول تفويض وانتقال السلطة ... والمشاركة الشعبية (التقرير ، ص ١٦-١٧).أما العنصر الثالث المتبقى من العناصر الخمسة المقترحة لاستراتيجية " التنمية البشرية (العنصر ج) فهو يتعلق بالمسار العام الواجب اتباعه لتحقيق هذه الغايات الأربع . وقد ركز التقرير فى هذا الشأن على قضية دور كل من الدولة والقطاع الخاص فى مجال الانتاج . حيث تعين أسلوب عمل الدولة فى توظيف " أدوات السياسة الاقتصادية فى التوجية غير المباشر ، من خلال الحوافز الايجابية والسلبية لقرارات الاستثمار فى القطاع الخاص " ، وفى القيام بتلك المشروعات الاستثمارية التى تتكامل مع مشروعات القطاع الخاص. كما رسم التقرير الأولويات للاستثمارات الحكومية ورتبها على النحو التالى : مشروعات البنية الأساسية المادية كأولوية أولى ثم مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية كأولويه ثانية ، ثم الاستثمار فى البحوث والتطوير كأولوية ثالثة (التقرير ، ص ١٥-١٦).

ثانيا: لاجدال فى أن العناصر التى حددها التقرير لاستراتيجية التنمية البشرية لمصر مهمة ، وان كانت مثيرة للجدل فيما يتعلق بمضمونها . ولكن هذه العناصر لاتجسد بدرجة كافية ثراء مفهوم التنمية البشرية فعلى سبيل المثال كان من الواجب ابراز عناصر اخرى ومعالجتها بشىء من التفصيل ، من أهمها مايلى :(أ) تطوير القدرات البشرية من خلال مراجعة جذرية لنظم التعليم والتدريب وللعلاقة بين التعليم والعمل من جهة ، وبين التعليم والبحث العلمى من جهة اخرى. (ب) التطوير التكنولوجى كعنصر جوهرى من عناصر الاستراتيجيةمن جهة ، وكعنصر يساعد على تطوير القدرات البشرية من جهة أخرى.(جـ) الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية بالمعنى النسبى . ويرتبط بذلك الهدف هدف آخر وهو تطوير الهيكل الاقتصادى مع تحقيق درجة متزايدة من التماسك والتشابك بين مختلف عناصره.(د) زيادة القدرة الادخارية للاقتصاد المصرى ضمانا لتمويل نسبة متصاعدة من الاستثمارات بالاعتماد على الموارد المحلية .(هـ) سمات الاطار المؤسسى أو التنظيم الاجتماعى الأكثر تلاؤما مع مواصفات ومتطلبات التنمية البشرية.

وينبغى ألا يفهم من مطالبتنا بابراز العناصر السابقة ضمن الاستراتيجية المقترحة للتنمية البشرية فى مصر أن التقرير قد غفل عنها تماما . فقد وردت اشارات لهذا العنصر أو ذاك فى مواضع

متفرقة من التقرير . ومن الأمثلة على ذلك ماورد فى الفصل الأول من التقرير من تأكيد على أهمية أن " تصبح التنمية البشرية مسئولية قومية تعتمد فى استمرارها وانجازاتها ، عبر الزمن على الموارد المحلية" (ص ١٣) . وكذلك تعرض التقرير فى الفصل الرابع لعدد من النقاط المتصلة بسياسات وتمويل التنمية البشرية فى مصر ، وان كانت المعالجة قد تركزت على متابعة التطور التاريخى لهذه السياسات فى الاطار المصرى. وأخيرا ، فان الفصل السادس من التقرير قد تعرض للكثير من الأمور ذات الصلة بالاستراتيجية . ومع ذلك فقد كان من الأنسب أن يأتى بيان التقرير عن عناصر الاستراتيجية وافيا وشاملا لكل العناصر المهمة سواء وردت فى أجزاء أخرى من التقرير أم لم ترد.

ثالثا: نورد فيما يلى سبع ملاحظات حول بعض عناصر الاستراتيجية التى وردت فى التقرير أو تلك المقترح اضافتها اليه ، وذلك دون أى ادعاء بتقديم استراتيجية متكاملة أو بديلة.

الملاحظة الأولى: كان التقرير موفقا فى ادماج البعد البيئى مع النمو الاقتصادى واعتبار المزيج (التنمية المتواصلة) العنصر الاول فى الاستراتيجية . ولكن كما يشير التقرير فى موضع آخر فانه لاسبيل الى تحقيق تنمية بشرية اذا ما استنفدت موارد كوكبنا ، كما أنه لاسبيل الى التنمية المتواصلة بدون تحسن نوعى فى حياة البشر ، وهو مايستلزم استنفاد قدر من الموارد. ولذلك فان " التحدى الحقيقى هو كيف يمكن التوفيق بين هذين الأمرين " (ص٩٠) كما أن هناك حاجة الى تحديد أهداف للحفاظ على البيئة دون اهمال قضايا التنمية البشرية "(ص٩٢). وحيث أن مثل هذه التحديات والاشكاليات ليست بالجديدة تماما ، فقد كان المتوقع من التقرير أن يتصدى لها بشىء من العمق والتفصيل من المنظور الاستراتيجيى/المصرى ، لا أن يشير اليها كقضية عامة ويتناولها من المنظور الكوكبى أو العالمى.

الملاحظة الثانية: تناول التقرير عنصر أختيار اسلوب الانتاج ، تحت الحاح مشكلة البطالة المتفاقمة حاليا . ومن ثم فقد أوصى بالأخذ بأسلوب للانتاج كثيف للعمل . ومع أن التقرير قد أشار فى مقدمة الحديث عن اختيار أسلوب الانتاج الى وجوب " اختيار نمط الانتاج الذى يحقق الكفاءة والقدرة التنافسية على المستويين المحلى والعالمي" (ص ١٤) ، الا أنه تناسى هذا المعيار فى غمار الانشغال بقضية البطالة. والحقيقة أن تعدد الاهداف ، ومن ثم تعدد المعايير فى اختيار أساليب الانتاج قد يفرض الأخذ بأكثر من أسلوب للانتاج ، وربما المزج بين أساليب مختلفة للانتاج فى اطار نفس العملية الانتاجية.

ولعل الخبرة الصينية التى تتلخص فى مبدأ " السير على قدمين" تكنولوجياً فى آن واحد مرشد جيد لنا فى هذا الصدد . فالأمر لم يعد يتعلق بالاختيار بين أسلوب للانتاج مكثف لاستخدام عنصر العمل وأسلوب للانتاج مكثف لاستخدام عنصر رأس المال ، بل باكتشاف الفروع أو الصناعات أو أجزاء من العمليات الصناعية التى يمكن تطبيق هذا الأسلوب أو ذاك فيها بما يوفر فرص عمل معقولة أو بما يحقق كفاءة وقدرة تنافسية عالية أو يحقق الاثنين معا . فبينما يجب السعى لاكتشاف أكبر عدد من المجالات التى يمكن استخدام العمالة فيها بكفاءة لحل مشكلة البطالة ، يتعين السعى أيضا للدخول فى مجالات انتاج تنطوى على استخدام تكنولوجيات متطورة ذات كثافة رأسمالية عالية من أجل الحصول على موطىء قدم لنا فى بعض الصناعات الحديثة و/أو من أجل تحقيق أهداف تصديرية. وهو مايقتضى تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية حتى لانكون دائما فى موقف الضعيف المضطر الى تقبل مايقدم اليه صاغرا سواء أكان ذلك يناسب ظروفه وتطلعاته الصناعية أم لايناسبها. واضافة الى ماتقدم ينبغى توسيع نطاق الخيارات المتاحة تكنولوجيا لتشمل تكنولوجيات ذات درجات متعددة من الكثافة للعمل أو لرأس المال أو الكثافة لمهارات معينة أو لمحتوى علمى وتكنولوجى معين . ومن هنا قد يكون من الملائم تعديل المبدأ الصينى الى مبدأ " السير على عدة أقدام " تكنولوجياً.

الملاحظة الثالثة: فى تناول عدالة التوزيع كعنصر استراتيجى ، استبعد التقرير اعادة توزيع الثروة بدعوى أنه لم يعد هناك مجال لجولة أخرى من اعادة توزيع الأصول الانتاجية على نحو ماحدث فى الاصلاح الزراعى فى الخمسينات (ولم يشر التقرير هنا الى التأميم فى الستينات). وهو استبعاد يمكن فهمه فى زمن راجت فيه الدعوة الى التحول الى اقتصاد السوق وكسب ود القطاع الخاص والتأميم العكسى (الخصخصة). ولكن من الصعب قبول هذا الاستبعاد فى اطار الدعوة الى التصور التنموى الجديد الموسوم بالتنمية البشرية والذى يركز على عدالة التوزيع والتشغيل وتنمية القدرات البشرية.

والحقيقة أننا لم نعد نعرف شيئا يستحق الذكر عن نمط توزيع الثروة عموما أو الأصول الانتاجية خصوصا فى مصر (ربما باستثناء توزيع ملكية وحيازة الأراضى الزراعية التى لاتخلو بياناتها من الثغرات أيضا). وفى غياب هذه المعرفة التى يجب أن يسعى تقرير التنمية البشرية

للحصول عليها وتوثيقها ، يتعذر قبول استبعاد اعادة توزيع الثروة كأحد مداخل تحقيق العدالة التوزيعية عموما ، وقصر وسائل تحسين التوزيع على خلق فرص عمل منتجة واستعمال أدوات السياسة المالية والبرامج الخاصة لرعاية الفئات الضعيفة. فمثل هذه المعالجة لا تتلاءم مع الأهمية الخاصة لعنصر التوزيع فى الاطار الاستراتيجى للتنمية البشرية، ولاتقدم حججا مقنعه على أن الوسائل المقترحة لتحسين التوزيع تقدر فعلا على ذلك بدرجة محسوسة فى مجتمع يحاول كسر حاجز التخلف والانطلاق على طريق التقدم. ولاشك أن مقتضيات ذلك قد تختلف عن الوسائل التقليدية لاعادة التوزيع فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة مقتضيات اعادة تشكيل الاطار المؤسسى أو التنظيم المجتمعى وتعديل توزيع السلطة فى المجتمع . فهذه أمور جوهرية قد يتطلب تعديلها معاودة النظر فى التوزيع الحالى لملكية الأصول والالتجاء الى بعض أساليب التدخل الادارى التى يستهجنها أنصار اقتصاد السوق(٢٥).

كذلك فان التعويل على زيادة معدل النمو الاقتصادى من أجل خلق فرص عمل منتجة (ص ٩٢) ليس أمرا مضمونا والتقرير ذاته تحدث فى موضع آخر عن " نمو بدون فرص للتوظف"(ص٢٤). ومن جهة أخرى ، فان خلق فرص العمل ، وان كان ضروريا ، إلا أنه قد لايكفى لتحسين توزيع الدخول . فكثيرا ماتتوافر فرص العمل للناس ولكن عند مستويات متدنية للاجور لاتنتشلهم من هوة الفقر. ولهذا ، فان تناول قضية التوزيع ينبغى أن يتسع ليشمل توزيع الدخل والثروة وسياسات التوظف والأجور واختيار التكنولوجيا وسياسات التعليم وتكافؤ الفرص ، وفرص الحراك الاجتماعى ومااليها.

وقد تطرق التقرير الى العلاقة بين النمو الاقتصادى والتوزيع فى مواضع مختلفة . ويهمنى بصفة خاصة أن أعلق على قول التقرير ان " القضية الرئيسية ليست أن إطلاق قوى السوق يؤدى بالضرورة الى مزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل ، وانما التغيرات فى سرعة النمو وفى السياسات الاقتصادية الكلية هى التى تحدد منحنى التوزيع " (ص ٢٩) . فهذا القول مبنى الى حد كبير على ملاحظة التقرير أن الفترة من منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات قد شهدت نموا سريعا وشهدت تحسنا فى توزيع الدخل فى نفس الوقت ، وان الفترة التالية شهدت تراجعا فى النمو الاقتصادى وتدهورا فى التوزيع. وقد وجد التقرير فى هذا الارتباط الظاهرى بين النمو والتوزيع فى

مصر سندا فيما يبدو لتبرئة ذمة سياسة الانفتاح التى يقول عنها أنه " ألقى عليها اللوم كثيرا بأنهاساعدت على زيادة درجة عدم العدالة،على أساس أنها سمحت بزيادة المبادرات الخاصة والأنشطة الطفيلية فى مجالات الاستيراد والتصدير فضلا عن توسيع حلقة التجاريين المحليين " (ص ٢٨).

والواقع ان اطلاق قوى السوق - مع ثبات العوامل الأخرى - يؤدى بالضرورة الى تدهور التوزيع. فثمة ميل كامن فى آليات السوق نحو اللامساواة سواء عندما تعمل على الصعيد الدولى (توزيع ثمار التجارة الدولية) أو عندما تعمل على الصعيد القطرى (توزيع ثمار التنمية بين الطبقات أو الاقاليم). ويمكن الرجوع فى ذلك مثلا الى أحد الاقتصاديين الغربيين الذين أسهموا فى توضيح هذه الفكرة من منظور غير ماركسى وهو جونار ميردال [٢٦] . ومن هنا فان الانفتاح وماصحبه من اطلاق قوى السوق وفتح مجالات أوسع أمام المشروعات الخاصة ، قد أسهم فى تدهور التوزيع الابتدائى للدخل . أما لماذا تحسن التوزيع فى نهاية المطاف فى العقد البادىء منذ منتصف السبعينات ، فليس لسرعة النمو أو السياسات الاقتصادية الكلية فى تلك الفترة وانما لأن أحد العوامل المفترض ثباتها لصحة الزعم بتدهور التوزيع مع اطلاق قوى السوق لم تكن ثابته ، ألا وهى التدفقات الخارجية التى أفادت منها مصر ، وبخاصة تحويلات المصريين المشتغلين فى الخارج وكذلك ما ارتبط بهجرة العمالة من تقلص فى عرض العمل وارتفاع فى الأجور فى الأسواق المحلية ، وكذلك تنشيط وابتكار وسائل متنوعة لاعادة توزيع الدخول بشكل غير نظامى .

والحقيقة أن بعض هذه الأسباب (الهجرة وارتفاع الأجور) قد قدمت فى التقرير فعلا لتفسيرتحسن التوزيع فى الفترة المذكورة (ص ٢٩) . ومن الواضح أنها لاترتبط بالتعميم الواسع الذى أطلقه من قبل حول أن المهم لتحسين التوزيع هو سرعة النمو والسياسات الاقتصادية الكلية (ص ٢٩)، ولا بالاستنتاج المقدم من بعد :"ومن ثم يجب أن ينعكس الاتجاه النزولى للاقتصاد الذى حدث خلال الثمانينات ، بحيث ترتفع معدلات النمو الاقتصادى مما يدعم قضية التنمية البشرية"(ص٢٩). ولا جدال بالطبع فى أهمية زيادة الاستثمارات ومعدلات النمو للخلاص من الركود الذى حل بالاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينات والتى جاءت سياسات التكيف والاستقرار لتزيد من حدته . ولكن ذلك فى حد ذاته لم يضمن تحسن التوزيع ولا الارتقاء بمستويات التنمية البشرية ، ما لم يكن هناك تدخل عمدى لتحسين محتوى النمو (ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ولمن ننتج ؟) ومالم

تراع الابعاد الاجتماعية فى التنمية من خلال سياسات متحيزة للفقراء . فسرعة النمو ، مثل سرعة السيارة قد تؤدى الى كوارث مالم يتم السير فى الطريق الصحيح أصلاً ومالم يتم التحوط من جانب السائق مسبقا ضد المطبات والمنعطفات الحادة فى هذا الطريق. والسياسات الاقتصادية الكلية قد تدفع بالفقراء الى الدرك الأسفل مالم تصحبها سياسات اجتماعية للتنمية تعمل على اشباع الحاجات الاساسية ومكافحة الفقر واعادة التوزيع لصالح الفئات الضعيفة . وفى تقديرى أن خبرة مصر مع السياسات الاقتصادية الكلية في اطار برامج التكيف والاستقرار تؤكد ذلك.

الملاحظة الرابعة: وفيما يتعلق برؤية التقرير لتقسيم العمل المناسب بين القطاعين العام والخاص فانها لاتخرج فى الواقع عما يقترح عادة فى اطار برامج التكيف والاستقرار . ومن ثم فهو تقسيم للعمل بين الدولة والقطاع الخاص، وأيضا تحديد للاساليب التى ينبغى أن تسير عليها الدولة فى أداء المهام المنوطة بها، يتمشى مع " الموضة" أو "الموجة" السائدة أكثر مما هو مصمم أصلا للوفاء بمتطلبات مفهوم التنمية البشرية فى الظروف المحددة للمجتمع المصرى. ذلك أن التقرير قد جعل الاستثمارات الحكومية مقصورة على ما يتكامل مع مشروعات القطاع الخاص، وحدد لذلك ثلاثة أمور وفق الترتيب التالى: مشروعات البنية الأساسية المادية ومشروعات البنية الأساسية الاجتماعية ومشروعات البحوث والتطوير . كما قيد التقرير دور الدولة بتوظيف أدوات السياسة الاقتصادية فى التوجيه غير المباشر لقرارات الاستثمار الخاص.

وفى تقديرى أن هذه الرؤية لدور الدولة لاتتفق ومعطيات الواقع المصرى، كما أنها لاتستجيب لمتطلبات المفهوم الواسع للتنمية المسمى بالتنمية البشرية . فاستبعاد الدولة من مجال الاستثمار الانتاجى وقصر دورها على الاولويات الثلاث مع التوجيه غير المباشر للقطاع الخاص لايضمن تحقق العنصر الاول من عناصر الاستراتيجية (النمو الاقتصادى) ولاتحقق العنصر الثانى (التشغيل وحل مشكلة البطالة) ويعجز ايضا عن بلوغ درجة العدالة فى التوزيع واشباع الحاجات المتضمنة فى العنصر الرابع (التوزيع)والعنصر الخامس (المشاركة).

لقد أوضحت تطورات الأوضاع فى الاقتصاد المصرى أن القطاع الخاص أضعف مما تصور الكثيرون من أنصاره ، برغم ما أتاح له الانفتاح من فرص وحوافز مغرية عبر ما يزيد الآن عن عشرين سنة. ولم ينجح القطاع الخاص المصرى فى سد الفراغ الذى نتج عن انسحاب الدولة من مجالات

الانتاج. بل ثبت أن القطاع الخاص ربما ينمو بصورة أفضل فى كنف القطاع العام عندما توكل اليه مهام تكميلية لما يقوم به القطاع العام . وليس من الصحيح أنه كانت هناك مزاحمة حقيقية للقطاع الخاص من جانب القطاع العام . ولعل خبرة السنوات الأخيرة فى مصر التى طرحت فيها المشروعات العامة للبيع تؤكد ضعف امكانات القطاع الخاص، وعدم قدرته على شراء هذه المشروعات . وهذا أمر لابد أنه قد خيب ظنون أصحاب الدعوة الى الخصخصة . ومن جهة أخرى فان قصر تدخل الدولة فى الاقتصاد على اساليب التدخل أو التوجيه غير المباشر يضيق من نطاق حركتها ويحد من قدرتها على تحقيق بعض عناصر استراتيجية التنمية البشرية . ولايتسق مع الخبرات التنموية الناجحة سواء للدول الرأسمالية القديمة أو للنمور الآسيوية الحديثة التى لجأت الى طائفة متنوعة من الاساليب . بما فى ذلك اساليب التدخل الادارى (٢٧) . وفى تصورى انه مالم يكن للدولة دور أقوى كثيرا مما ينصح به التقرير فلن تتمكن مصر من مواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة أو رفع معدل الادخار المحلى أو النهوض بتكوين القدرات البشرية والانتفاع بها ، أى انها لن تتمكن من تحقيق التنمية البشرية التى يسعى التقرير المصرى الى الإعلاء من شأنها .

الملاحظة الخامسة: لقد ناقش التقرير العلاقة بين التنمية البشرية وبرامج التكيف والاستقرار ، وقد أشرنا فى القسم الاول من هذه الورقة الى ابراز التقرير لعدد من التناقضات بين توجهات برامج التكيف والاستقرار وتوجهات التنمية البشرية . وهى تناقضات حقيقية بالفعل . ونشير هنا أيضا الى أن التقرير قد أصاب عندما ذكر أن استراتيجية التنمية البشرية لاتعتبر " مجرد تكيف هيكلى ذى وجه انسانى " (ص ٩٤).

ومع ذلك فان التقرير ظل يحاول اقامة زواج سعيد بين برامج التكيف والاستقرار واستراتيجية التنمية البشرية ، باقتراحات بعضها يخرج عن فلسفة هذه البرامج أصلا . ومن هذه الاقتراحات المطالبة بتعديل " أولويات الانفاق العام بحيث لاتكون قطاعات الخدمات الاجتماعية هى أول من يحرم من احتياجاته التمويلية عندما تقتضى الحاجة الى تخفيض أو اعادة تخصيص الانفاق الحكومى" (ص ٦٤) . ومنها أنه فى كل مرة يتم اتخاذ قرار اقتصادى ، " فانه لابد من تمحيص نتائجه من منظور التنمية البشرية " (ص ٨٨) ومنها اعادة النظر فى برنامج " التوظيف المضمون " للخريجين من جانب الحكومة بحيث لاينظر اليه على " أنه اجراء قصير الاجل يوفر متنفسا عند الطوارىء أو فى اعادة التكيف ، كما لايجب أن ينظر اليه على أنه تحويل للدخل أوبرنامج للرفاهية ،

فمثل هذا البرنامج يجب أن يركز على بناء الأصول الانتاجية بما فيها الاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية وفى تكوين رأس المال البشرى ، ومن ثم ينبغى أن يوجه هذا البرنامج الى التوظيف فى قطاعات الخدمات الاجتماعية، حيث يكون العائد أفضل ، بدلا من زيادة فائض العمالة فى قطاع الادارة الحكومية".

وبرغم هذه المحاولات غير العملية للتوفيق بين برامج التكيف والاستقرار وسياسات التنمية البشرية ، فان التقرير يتبنى فى جوانب أخرى نفس فلسفة برامج التكيف والاستقرار . مثلا فيما يتعلق بتقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص كما سبقت الاشارة فى الفقرة السابقة. ومايهمنا التأكيد عليه هنا هو أن ثمة تعارضا جوهريا بين منهج التكيف والاستقرار ومنهج التنمية البشرية. ومصدر هذا التعارض أمران، أولهما : التقييد الشديد لدور الدولة فى المنهج الأول واعتبار قوى السوق هى الأساس حتى بالنسبة لتوزيع الدخل ، والتدخل الحكومى هو الاستثناء ، وثانيهما : الاختلاف بين المنهجين حول الاطار المؤسسى المناسب للتنمية من جهة ، وحول دور الدول النامية فى التقسيم الدولى للعمل من جهة اخرى.

الملاحظة السادسة: التعليم من القضايا المحورية من منظور التنمية البشرية . بل أن بعض الباحثين قد يرون ان التعليم هو لب التنمية البشرية ، وأنه يجب أن يحظى بالاولوية الأولى عند ترتيب مهام التنمية البشرية. وليس هنا مجال الخوض فى تفاصيل هذه القضية الحيوية . وحسبنا التحاور مع التقرير حول أحد استنتاجاته بشأن تمويل وكفاءة التعليم .

لقد ذكر التقرير فى الفصل الثانى أن الانفاق الحكومى على التعليم فى مصر يعبر " عن وضع نسبى أفضل بالمقارنة مع الدول التى تمر بنفس مرحلة التنمية التى تمر بها مصر" (ص ٣٢). وأشار التقرير فى هذا الصدد الى أن نسبة الانفاق على التعليم فى مصر فى سنة ١٩٩١/٩٠ بلغت ٣,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى و٩,٨٪ من الميزانية الحكومية (ص ٣٢) . وقد عاد التقرير الى تأمل الوضع المقارن لمصر فى مجال التعليم فى الفصل الخامس، وذكر أنه من "المثير للدهشة أن نسبة الانفاق العام على التعليم الى الناتج القومى الاجمالى بلغت فى مصر ٤,١٪ عام ١٩٦٠. وهذا الرقم يتجاوز كل أرقام الدول الأخرى مشتملة على الدول ذات الأداء المتميز فى التنمية البشرية مثل سريلانكا وكوريا . وفى عام ١٩٩٠ أنفقت مصر نسبة ٦٪ من الناتج القومى الاجمالى على التعليم.

جدول (٣) الانفاق على التعليم فى مصر وعدد من الدول الاخرى

الدولة	الانفاق التعليمى منسوبا الى الناتج القومى الاجمالى ١٩٦٠	الانفاق التعليمى منسوبا الى الناتج القومى الاجمالى ١٩٨٨-١٩٩٠	الانفاق التعليمى منسوبا الى الانفاق العام ١٩٨٨-١٩٩٠
مصر	٤,١٪	٦٪	٩,٨٪
هونج كونج	...	٢,٧٪	١٥,٩٪
كوريا الجنوبية	٢٪	٣,٧٪	٢٢,٤٪
سنغافورة	٢,٨٪	٣,٤٪	١١,٥٪
ماليزيا	...	٥,٥٪	١٨,٣٪
كولومبيا	...	٢,٩٪	٢١,٤٪
البرازيل	١,٩٪	٣,٩٪	١٧,٧٪
تايلاند	٢,٣٪	٣,٨٪	٢٠,٠٪
سوريا	٢,٠٪	٤,٤٪	١٣,١٪
ايران	٢,٤٪	٤,١٪	٢٢,٤٪
الجزائر	...	٩,١٪	٢٧,٠٪
المغرب	٣,٢٪	٧,٤٪	٢٥,٥٪

ملاحظات على جدول (٣)

(١) النسب المصرية مأخوذة من التقرير المصرى للتنمية البشرية ١٩٩٤، ص ٨٤-٨٥. أما بقية النسب فهى مأخوذة من التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣، وقاعدة معلومات ومؤشرات التنمية الدولية وقاعدة معلومات المؤشرات الاجتماعية للتنمية اللتين يصدرهما البنك الدولى على أقراص مرنة.

(٢) يرجع الفرق بين نسبة الانفاق التعليمى الى الناتج القومى ونسبته الى الانفاق العام الى الاختلافات الكبيرة بين الدول فيما يتعلق بدور أو حجم الحكومة مقاسا بنسبة الانفاق العام الى الناتج القومى الاجمالى . ذلك أن

$$\frac{\text{الانفاق التعليمى}}{\text{الناتج القومى}} = \frac{\text{الانفاق التعليمى}}{\text{الانفاق العام}} \times \frac{\text{الانفاق العام}}{\text{الناتج القومى}}$$

فقد تخصص دولة ما نسبة كبيرة من انفاقها العام للتعليم (٣٠٪ مثلا) ، ومع ذلك تكون نسبة انفاقها التعليمى الى الناتج القومى منخفضة (٣٪ مثلا) ، لأن نسبة انفاقها العام الى الناتج القومى منخفضة (١٠٪). وبالعكس قد تخصص دولة اخرى نسبة أصغر من انفاقها العام للتعليم (٢٠٪ مثلا) ومع ذلك يكون نسبة انفاقها التعليمى الى الناتج القومى مرتفعه (٦٪ مثلا) ، لا لشىء الا لكون نسبة انفاقها العام الى ناتجها القومى أعلى (٣٠٪).

وهذا الرقم لازال قابلا للمقارنة مع نسبة انفاق أغلبية الدول الأخرى التى زادت من انفاقها على التعليم خلال هذه الفترة . ومع ذلك يلاحظ أن نسبة تعليم البالغين فى مصر لازالت تقل بشكل ملحوظ عن نظيرتها فى الدول الأخرى ". وقد فسر التقرير هذه المفارقة بأنه ربما " كان هناك نمط خاطىء للانفاق " بمعنى أن " انفاق مصر على التعليم اتسم نسبيا بعدم الكفاءة ، حيث لم يسمح هذا النمط من التعليم لكل المواطنين بالمساهمة فى النمو الاقتصادى كما فى الدول الأخرى " (ص ٨٤).

وفى تقديرى أن مشكلة الإنفاق على التعليم فى مصر لاتنحصر فى أن نمط الانفاق خاطىء أو أنه لايتسم بالكفاءة كما استنتج التقرير .، بل أنها تتمثل أيضا فى عدم كفاية الانفاق على التعليم. وصحيح أن الانفاق على التعليم فى مصر قد لايبدو شديد الانخفاض بالمقارنة بكثير من الدول اذا ما نسب الى الناتج القومى الاجمالى. ومع ذلك . فكما يظهر من جدول (٨) هناك دول عربية تتفوق على مصر فى هذا الشأن كالجزائر والمغرب . ولكن الاعتماد على نسبة الانفاق على التعليم الى الناتج قد تكون مضللة . ولعل المقياس الأفضل هو نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق العام ، حيث ان التعليم من السلع العامة التى تتكفل الحكومات عادة بتوفير القسط الأكبر منها للناس . وكما يظهر من جدول (٣) فان هناك دولا نسبة انفاقها على التعليم الى ناتجها القومى صغيرة، وأقل كثيرا من النسبة المصرية، ومع ذلك فان نسبة انفاقها على التعليم الى الانفاق العام تصل عدة أضعاف النسبة المصرية المناظرة . فبينما لايتجاوز انفاق مصر على التعليم ١٠٪ من انفاقها العام، فان النسبة تصل الى نحو ١٦٪ فى هونج كونج و١٨٪ فى ماليزيا والبرازيل و ٢٠٪ فى تايلاند و٢٢٪ فى كوريا الجنوبية وايران وأكثر من الربع فى المغرب والجزائر. اذن فالمشكلة فى تمويل التعليم مزدوجة : ضآلة الموارد الحكومية المخصصة للتعليم وتدنى كفاءة استخدام هذه الموارد.

الملاحظة السابعة : النقطة الأخيرة التى أتناولها فى هذا التعليق على الاستراتيجية التنموية التى أقترحها التقرير المصرى للتنمية البشرية تتعلق بالادخار المحلى الذى ينبغى أن يكون أحد العناصر الرئيسية فى أية استراتيجية تسعى الى تنمية بشرية متواصلة ومتجددة. وقد أشار التقرير الى هذه القضية ضمن تحليل الوضع الراهن للتنمية البشرية فى مصر فى الفصل الثانى ، واستنتج مايلى " كان الأداء فى مجال هذا الادخار (المحلى) غير ملائم حيث أن نصيبه النسبى من اجمالى الناتج المحلى انخفض عن مستواه فى السبعينات ، ثم واصل الانخفاض من نسبة ٢٠٪ الى أقل من ٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فيما بين عامى ١٩٨١و١٩٩١"(ص ٢٣). ومن الغريب أن التقرير

لم يتعرض للادخار فى الفصل الخامس الذى خصصه للمقارنات الدولية. وربما يرجع ذلك الى أن التقرير قد اختزل مفهوم التنمية البشرية اختزالا مخلا عند التصدى للمقارنات الدولية حيث ركز على مجالات محدودة للتنمية البشرية وهى : التعليم والصحة والضمان الاجتماعى والسكان والمرأة . غير أن المقارنة الدولية لمعدلات الادخار كانت كفيلة بتوجيه النظر الى احدى القضايا المهمة والمهملة الى حد كبير فى المناقشات الجارية عن التنمية فى مصر .

وربما يكون من المفيد الاشارة الى أن الدول النامية ذات الأداء المرتفع فى التنمية البشرية وفى النمو الاقتصادى ، مثل النمور الاسيوية الاربعة قد دأبت على تحقيق معدلات للادخار شديدة الارتفاع لفترات طويلة ، بحيث تبدو أمامها معدلات الادخار المصرية شديدة التواضع- دلالة على غياب الجدية فى التصدى لقضية التخلف . لقد نجحت تايوان مثلا فى رفع معدل الادخار المحلى من حوالى ١١٪ فى ١٩٦٠ الى ١٨٪ فى ١٩٧٠ ثم الى حوالى ٣٠٪ فى ١٩٨٧ . وفى هونج كونج ارتفع معدل الادخار المحلى من ١٪ فى ١٩٦٠ حتى وصل الى ٢٠٪ فى ١٩٧٧ و ٣٠٪ فى ١٩٨١ وظل يدور حول ٢٧٪ خلال الفترة ١٩٨٢ -١٩٨٧. أما فى سنغافورة فقد كان الأداء فى مجال الادخار مدهشا، حيث قفز معدل الادخار من ٣٪ فى ١٩٦٠ الى ٢٩٪ فى ١٩٧٠ ثم الى ٣٨٪ فى ١٩٨٠ ، واستقر عند حوالى ٤٣٪ فى الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ .وأخيرا ، فقد قفزت كوريا الجنوبية بمعدل الادخار المحلى من ١٠٪ فى الستينات الى ١٨٪ فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ ، ثم الى ٢٥٪ فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢، وظل المعدل يدور حول ٣٣٪ فى الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨[٢٨].

وفى كل هذه الدول صاحب رفع معدل الادخار المحلى ارتفاع فى معدل الاستثمار أو فى نسبة التمويل المحلى للاستثمار أو الاثنين معا. ومن اللافت للنظر أن جهود هذه الدول فى رفع معدل الادخار المحلى لم تكن مقصورة على الفترات الأولى للتنمية، بل تجاوزتها الى الفترات التى كان الاقتصاد قد حقق فيها معدلات مرموقة للنمو الاقتصادى . وهذا يشير الى ضخامة التضحية التى يجب أن يتحملها المجتمع من اجل كسر حاجز التخلف ومن اجل ضمان استمرارية التنمية. كما أنه يشير أيضا الى أهمية التوزيع العادل لهذه التضحية . حيث لايمكن استمرارها لفترة طويلة اذا وقع الجزء الأكبر منها على عاتق فئة واحدة فى المجتمع مع استئثار بقية الفئات الاجتماعية بثمار التنمية. وهنا درس مهم لمصر وللمعنيين بأمور التنمية عموما، والتنمية البشرية خصوصا.

٧- اقتراحات لتطوير التقرير المصرى للتنمية البشرية

سوف نناقش عددا من الاقتراحات التى يمكن الاستفادة منها فى تطوير التقارير القادمة عن التنمية البشرية فى مصر تحت أربعة عناوين رئيسية :(أ) المفهوم والاستراتيجية .(ب) القياس والتحليل.(جـ) المعلومات وهيكل التقدير.(د) الموضوعات الجديرة بالاهتمام.

أولا: فى مفهوم واستراتيجية التنمية البشرية

فى ضوء ماقدمناه من ملاحظات فى القسم الثالث حول تقديم التقرير لمفهوم التنمية البشرية سيكون من المفيد أن يأتى التقرير التالى بصياغة أكثر احكاما لمفهوم التنمية البشرية وأن يكون تناوله أكثر تدقيقا للعلاقة بين هذا المفهوم والمفاهيم التنموية الأخرى التى قد تشترك معه فى بعض العناصر . وفى تقديرى أن التقرير الدولى قد تعرض لموقف مشابه، وظل يبلور فى المفهوم ويحكم علاقته مع بعض المفاهيم القريبة منه فى الأعداد الثلاثة الأولى منه ، مستفيدا من التعليقات التى ظهرت حول المفهوم . ولابأس فى أن يمر التقرير المصرى بنفس التجربة مستفيدا من التعليقات التى صدرت حول التقرير المصرى ، ومستوعبا لتطورات المفهوم فى التقارير الدولية وفى الكتابات حول التنمية البشرية بشكل عام .

وبالنظر أيضا الى الملاحظات التى أوردناها فى القسم السادس حول العناصر الرئيسية للاستراتيجية التى اقترحها التقرير للتنمية البشرية فى مصر ، سوف يكون من المفيد أن يأتى التقرير التالى بصياغة أكثر احكاما لاستراتيجية متكاملة تتجاوز العموميات الى خصوصيات الواقع المصرى ، وتتعمق فى مختلف العناصر وصولا الى رؤية أكثر تبلورا وأكثر تحديدا لغايات الاستراتيجية والمسار العام الواجب اتباعه من أجل تحقيقها ، والمعالم الرئيسية للسياسات والوسائل الأقدر على بلوغ غايات هذه الاستراتيجية . ونوصى هنا أن يولى التقرير اهتماما خاصا بقضية تكوين القدرات البشرية وتطويرها وقضية التعليم والبحث العلمى والتكنولوجى والخيارات التنموية المتاحة لمصر من هذا المنظور ، وقضية تمويل التنمية وبخاصة رفع معدلات الادخار المحلى ، والدور الملائم للدولة فى كل ذلك انطلاقا من الخبرة التاريخية للمجتمع المصرى ، حتى وان تناقض ذلك الدور مع توجهات برامج التكيف والاستقرار وموجة التحول الى اقتصاد السوق وتراجع دور التخطيط.

ثانيا : قياس وتحليل التنمية البشرية

يمكن فى اطار الدليل المستخدم حاليا لقياس التنمية البشرية انجاز عدد من المهام المفيدة سواء

على المستوى القومى أم على مستوى المحافظات أم على المستويين معا:

(أ) المقارنة بين الوضع الحالى ووضع سابق. ويقدم تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣ اقتراحا بشأن أسلوب إجراء مثل هذه المقارنة بين الدول عبر الزمن (بين نقطتين زمنيتين)، وذلك بأخذ القيمة القصوى والقيمة الدنيا لكل مكون من بيانات النقطتين معا ، ثم حساب الدليل لكل نقطة ، ثم ترتيب الدول وفقا لقيمة الفرق فى دليل التنمية البشرية بين النقطتين [٢٩] . ومن الممكن تطبيق أسلوب مشابه على المحافظات المصرية.

(ب)المقارنة بين الوضع الحالى ووضع مستهدف . اذ يمكن مثلا مقارنة الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر كما يعبر عنه الدليل الفعلى للتنمية البشرية ، بالوضع المستهدف فى نهاية الخطة الخمسية الحالية (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) كما يعبر عنه الدليل المقدر للتنمية البشرية . فهذه المقارنة الى جانب المقارنات بأوضاع أخرى مرغوب فى تحقيقها ، يمكن أن تكون أساسا جيدا لتقييم الخطة ومساعدة متخذ القرار على تصويب اتجاهاتها . وهو أمر ليس بالعسير خاصة وأن مكونات الدليل التعليمية والدخلية عادة ماتطرح ضمن الخطة بشكل مباشر . أما توقع العمر عند الولادة فيمكن استنتاجه بناء على الفروض الديموجرافية للخطة.

(ج) حساب الدليل المعدل بالفروق فى توزيع الدخل بين المحافظات .

(د) حساب الدليل المعدل بالفروق بين الذكور والاناث علي مستوى المحافظات .

ويمكن من جهة أخرى تطوير دليل التنمية البشرية ذاته للاستفادة من البعد القطرى للتقرير المصرى . فمثلا يمكن ادراج بعض المؤشرات التفصيلية المتاحة عن المحافظات فى الدليل سواء كاضافة أو كبديل لبعض المؤشرات القائمة . وتبرز أهمية هذه المحاولة بالنظر الى الارتباط العالى بين مكونات الدليل على مستوى المحافظات المصرية. فقد لاحظنا أن معاملات الارتباط البسيط كانت كالتالى: بين متوسط الدخل الفردى وتوقع العمر عند الولادة : ٠,٧٨١ ، وبين متوسط الدخل الفردى والتحصيل التعليمى : ٠,٦٥٠ ، وبين التحصيل التعليمى وتوقع العمر عند الولادة : ٠,٧٣٦ .وهى معاملات مرتفعة بلا شك تدل على وجود قدر كبير من التغير المشترك بين المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية [٣٠]. ومن الجائز النظر فى استعمال مؤشرات أكثر دلالة فى التعبير عن تكوين القدرات والمهارات البشرية تجاوز الحدود الدنيا المتضمنه فى الدليل الحالى . وقد يكون من المفيد أيضا النظر فى اضافة مؤشرات حول المشاركة أو بعض العناصر الاخرى للاطار المؤسسى أو تجربة

بعض المؤشرات لتوزيع الدخل والثروة والفقر سواء كانت مؤشرات مباشرة أم غير مباشرة على نحو ما أشرنا اليه فى القسم الرابع.

وفى أى الأحوال سوف يكون من المفيد أن يولى التقرير المصرى اهتماما أكبر لقضية اختيار الحدود القصوى والدنيا الملائمة لمكونات دليل التنمية البشرية . وذلك من أجل التوصل الى أفضل مقارنة ممكنة بين أداء المحافظات فى مجالات التنمية البشرية . ولعل ماقدمناه من تحليلات أولية فى القسم الخامس يكون خطوة مفيدة على هذا الطريق.

وأخيرا من المفيد التوسع والتعمق فى تحليل المؤشرات والبيانات الواردة فى التقرير المصرى بما يجاوز العرض البيانى البسيط أو حساب المتوسطات والنسب التقليدية . فيمكن مثلا اغناء تحليل الفروق بين المحافظات بحساب بعض مؤشرات التفاوت مثل معامل الاختلاف أو غير ذلك من الصيغ المعتادة فى التحليل الاقليمى . كذلك قد يكون من المناسب أحيانا حساب معاملات الارتباط أو معادلات للانحدار أو معادلات للاتجاه العام لالقاء الضوء على تطور بعض المتغيرات أو على العلاقات فيما بينها . وربما يوضع ضمن الخطط المستقبلية بعيدة المدى لتطوير التقرير بناء نموذج تنموى يستعمل مؤشرات أو دليل التنمية البشرية ، بحيث يمكن مناقشة بدائل مختلفة للتنمية والمقارنة بين مستويات التنمية البشرية الناتجه عن كل منها.

ثالثا: قضية المعلومات وهيكل التقرير

سبق أن ذكرنا في القسم الثانى من هذه الورقة أن تجميع وعرض وتحليل مختلف المؤشرات المتاحة عن التنمية البشرية يمكن أن يشكل خطوة فى سبيل تحسين البيانات المتصلة بالتنمية البشرية من خلال كشفه للفجوات فى المعلومات المتاحة وتوجيهه النظر الى البيانات الواجب الاهتمام بجمعها من جانب الاجهزة المعنية فى الدولة . ومن المهم أن ينتبه واضعو التقرير لهذه النقطة وألا يكتفوا باشارات متفرقة الى هذا النقص أو ذاك فى هذه النوعية من البيانات أو تلك . بل من المفيد أن يتضمن التقرير فصلا خاصا بمتابعة المعلومات الخاصة بالتنمية البشرية، تسلط فيه الأضواء على النوعيات المختلفة للبيانات وأوجه القصور فيها . بما فى ذلك معدل تكرار جميع البيانات ونطاق التغطية وسرعة النشر ، واقتراحات معالجة مختلف أوجه النقص ، ومتابعة مدى استجابة الأجهزة المعنية لذلك (٣١).

ومن المأمول فيه أن يصبح التقرير المصرى للتنمية البشرية مصدرا لمعلومات جديدة وليس فقط عارضا ومحللا لبيانات جمعت من قبل . وهذا يستدعى أن يتضمن مشروع اعداد التقرير اجراء بعض المسوح الخاصة بمجال أو آخر من مجالات التنمية البشرية . وهذا أمر مفيد حتى لو كان حجم العينة محدودا بالقياس الى ماتقوم به الأجهزة الاحصائية المتخصصة عادة . فهو يفيد ليس فقط فى تحديث بعض المعلومات ، ولكنه قد يفيد كذلك فى تدقيق بعض المعلومات المتاحة . وحبذا لو اقتحم التقرير بعض المناطق المظلمة فى معلوماتنا عن ظواهر مثل توزيع الثروة أو القطاع الخاص الصغير أو القطاع غير النظامى أو الاستراتيجيات التى يتبعها الفقراء من أجل البقاء والآليات غير النظامية لاعادة توزيع الدخل ، حتى ولو تم ذلك اعتمادا على نوع من دراسات الحالة.

ومن المستحب أن يكون تعامل التقرير مع البيانات متسما بدرجة أعلى من الجرأة. فكما سبقت الاشارة فى القسم الثالث كان التقرير محافظا أكثر مما ينبغى فى التعامل مع البيانات وتقبل الكثير من المعلومات برغم الدلائل على وجود هامش خطأ قد يكون كبيرا ، لالشىء سوى أن هذه هى المعلومات التى نشرتها الجهات الرسمية . وتفادى التقرير الدخول فى مقارنات بين تقديرات مختلفة عن نفس الظاهرة، ربما تجنبا لبلبلة القارىء غير المتخصص. كما تفادى التقرير تقديم تقديرات حينما لم تتوفر البيانات الفعلية وآثر السلامة باستعمال بيانات قديمة كما حدث بالنسبة لمناقشة قضية البطالة اعتمادا على بيانات تعداد ١٩٨٦. وربما يكون فى التقارير القادمة مجال أكبر للاجتهاد فى تناول البيانات وتقديم التقديرات المستندة الى اجتهادات أصحاب التقرير . مع المقارنة بين التقديرات البديلة ولو فى الملاحق الفنية للتقرير.

ويتصل بما تقدم ماسبق ذكره فى القسم الثالث من أهمية التمييز فى هيكل التقرير بين الشق الخاص بالوقائع والمعلومات من جهة ، والشق الخاص بالتحليل المنصب على التشخيص واستخراج توصيات بسياسات من جهة أخرى .

رابعا: الموضوعات الجديرة بالاهتمام

ربما يكون من المستحب فى التقارير الدورية للتنمية البشرية فى مصر أن تغطى فى كل اصدار موضوعا معينا وتسلط الأضواء على مختلف جوانبه الى جانب اهتمامها بالمتابعة العامة لأوضاع التنمية البشرية فى المحافظات وفى الدولة ككل. ومن بين الموضوعات التى يمكن أن تركز عليها

الاصدارات المختلفة للتقدير مايلى :

(١) محددات الطاقة الادخارية وطرق تعظيم الفائض الاقتصادى للمجتمع المصرى.

(٢) حجم البطالة فى مصر، وصورها المختلفة وأساليب معالجتها.

(٣) تطور توزيع الثروة والدخل وآليات اعادة التوزيع وأثرها على الفقر فى مصر.

(٤) التعليم العالى والتطوير العلمى والتكنولوجى فى مصر والاستثمار فى البحوث والتطوير.

(٥) المساهمة النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص والعائلى فى نفقات التعليم والرعاية الصحية فى مصر.

(٦) المشاركة والتماسك الاجتماعى من منظور التنمية البشرية.

(٧) القيم والسلوكيات الاجتماعية من منظور التنمية البشرية .

(٨) التكيف الهيكلى والتنمية البشرية فى الواقع المصرى.

(٩) التبعية والتنمية البشرية فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

(١٠) المزايا النسبية للاقتصاد المصرى والاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية (الجات)

والقائمة يمكن ان تمتد بالطبع . ولاشك أن اختيار موضوع من هذه الموضوعات وكذلك تحديد ما الذى يشمله التقرير من المقترحات المقدمة هنا سوف يتوقف على عدة عوامل من أهمها : دورية التقرير ، والعلاقة مع الجهة الممولة أو الراعية لمشروع اعداد التقرير ، وتقدير الفريق المشرف على التقرير للاهمية النسبية للاقتراحات المختلفة لتطوير التقرير . والموارد المادية والبشرية المتاحة لانجاز التقرير . وربما يتطلب الامر وضع خطة متوسطة المدى للتقرير ، وتحديد نوعية التطورات التى يمكن ادخالها تباعا فى كل اصدار من اصدارات التقرير خلال فترة الخطة.

الحواشى

* يود الكاتب أن يقدم جزيل الشكر الى د. اسماعيل سراج الدين ود. ابراهيم سعد الدين عبد الله ود. محمد عدنان وديع ، لما أبداه كل منهم من ملاحظات ثاقبة أدت الى تحسين الورقة شكلا ومضمونا.

(١) معهد التخطيط القومى ، مصر ، **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٤.

(٢) لاحظ أن العمود الأخير فى جدول (٢-٣) بالصفحة ٢٤ من التقرير يتضمن معلومات خاطئة عن الادخار والاستثمار نتيجة لخطأ فى الطباعة كما أوضح معدو التقرير فى الندوة التى عقدت لمناقشة التقرير فى القاهرة فى ٧ مايو ١٩٩٤.

(٣) المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، **النشرة الاقتصادية الشهرية** ، العدد (١٣) . المجلد (٢) ، يناير ١٩٩٤ (بالعربية) ، نقلا عن البنك الدولى .

(٤) حسب المعلومات الواردة فى : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، **النشرة الاقتصادية الشهرية** ، العدد (١٧) المجلد (٢) مايو ١٩٩٤ (بالانجليزية) ، نقلا عن البنك الدولى. ومعدلات النمو السنوية المحسوبة من البيانات الواردة فى النشرة هى : -١ر٪ فى ١٩٨٧ ، ١,٤٪ فى ١٩٨٨ ، ٠,٥٪ فى ١٩٨٩، ٢,٠٪ فى ١٩٩٠ . صفر ٪ فى ١٩٩١ و ٠,٤٪ فى ١٩٩٢.

(٥) أنظر معالجتنا لهذا التطور فى : **محاضرات فى مفهوم التنمية ومؤشراتها** ، مذكرة داخلية ٨٩٤، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، فبراير ١٩٩١.

(٦) كان للاقتصاديين المصريين اسهام بارز فى بلورة هذه المفاهيم الأشمل للتنمية والترويج لها فى المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، وفى ندوات مركز دراسات الوحدة العربية وغيرها من المناسبات التى نشرت أعمالها فى كتب منذ منتصف السبعينات . هذا بالاضافة الى الاسهامات فى كتب خاصة بعدد منهم .

(٧) صدر عن جامعة الأمم المتحدة فى ١٩٧٧ كتاب يحمل عنوان مؤشرات للتنمية البشرية والاجتماعية : M.V.S. Raõ,K.Porwit and N.Baster,**Indicators for Human and Social Development , Report on the State of the Art** , UNU, May 1977.

كذلك نفذت جامعة الأمم المتحدة مشروعا بحثيا كبيرا فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بعنوان مشروع التنمية البشرية والاجتماعية - أهداف وعمليات ومؤشرات التنمية. أنظر مثلا من أوراق هذا المشروع:

C.A Mills, **On Social Indicators and Development**, Working Paper of the UNU GPID, HSDP (i.e, Human and Social DevelopmentProject)-GPID Series 33,UNU-147,1980..

(٨) أنظر محاولة تتبع نشأة مفهوم التنمية البشرية وتطور الاهتمام بعناصره المختلفة فى دراسة د. محمد محمود الامام : " التنمية البشرية من المنظور القومى " المقدمة الى اجتماع الخبراء حول " التنمية البشرية فى الوطن العربى "، الذى نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) وجامعة الدول العربية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، القاهرة ٦-٩ ديسمبر ١٩٩٣. لاحظ ما أوردته الدراسة فى (ص٧) حول نظرة عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة (عقد السبعينات) الى التنمية ، حيث تضمن البند (١٨) من القرار الصادر فى أكتوبر ١٩٧٠ حول عقد التنمية الثانى جوهر التعريف المستخدم للتنمية فى تقارير التنمية البشرية وهو " اتاحة فرص أوسع للبشر لحياة أفضل " ، أى مفهوم توسيع الخيارات المتاحة للبشر. كما تضمن القرار قسما خاصا بعنوان " التنمية البشرية ".

(٩) يوجد توثيق لمعظم محاولات صياغة مؤشرات للتنمية حتى منتصف الثمانينات فى مقال المؤلف بعنوان " مؤشرات قطرية للتنمية العربية " ، فى : عادل حسين وآخرون : **التنمية العربية - الواقع الراهن والمستقبل** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ . لمتابعة التطور الأحدث أنظر مثلا: V. Anderson, **Alternative Economic Indicators**, Routledge, London, 1991.

(١٠) مقتبس فى دراسة د. محمد محمود الامام المشار اليها فى حاشية (٨) ، ص ١٨.

(١١) تم زيادة المعدل المسجل بنسبة فى حدود ٣٠٪-٤٨٪ بالنسبة لمحافظات سوهاج والدقهلية والمنيا وقنا ودمياط . أنظر المعدلات المسجلة والمعدلة لوفيات الرضع فى جدول م/٩، ص ١٢٧ من التقرير .

(١٢) سبق لكاتب هذا المقال إيضاح هذا القصور فى معدلات النمو الاقتصادى فى سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ فى : **المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح** ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٨٩،ص ٩-١٣ و ص ١٨٦.

(١٣) يدرك التقرير وجود هذا الفرق بين تقديره وتقدير تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ لنسبة الاكتفاء الذاتى فى الغذاء . أنظر ص ٤١ من التقرير

(١٤) المفهوم ضمنا من التقرير أن بياناته أدق وأكثر اتساقا من بيانات التقرير الدولى عن مصر. (ص ١٨) وربما كان الأمر كذلك. ولكن كان من الواجب محاولة اقناع القارىء بذلك، وبخاصة أن الفروق بين التقديرين ليست هينة . فالتقرير مبنى على تقدير لتوقع العمر عند الولادة قدره ٦٣,٣ سنة مقابل ٦٠,٣ سنة فى التقرير الدولى . وهذا الفارق (٣ سنوات) يحتاج تحقيقه

وفقا لعرف شائع الى نحو ٦ سنوات . كما أن متوسط عدد سنوات الدراسة ٤,١ سنة مقابل ٢,٨ سنة فى التقرير الدولى . ومن جهة أخرى فإن تقدير معدل القراءة والكتابة أقل فى التقرير : ٤٦,٧٪ مقابل ٤٨,٤٪ فى التقرير الدولى . أما فيما يتعلق بمتوسط الدخل الفردى فهناك زيادة بنسبة ١٥٪ فى التقرير الخاص بمصر بالمقارنة بما ورد فى التقرير الدولى .

(١٥) يحسب التقرير أيضا نسبة السكان الذين يعانون الفقر المدقع ، استنادا الى تعريف الفقير المدقع بأنه " الشخص الذى يقل دخله عن ربع متوسط الدخل على المستوى القومى " (التقرير، ص ١٠٧)

(١٦) من هذه الدراسات مثلا دراسة سمير رضوان عن توزيع الدخل فى الريف المصرى :

S.Radwan, **The Impact of Agrarian Reform on Rural Egypt, 1952-1975,** ILO Working Paper WEP 10-6/WP-13,Geneva, January 1977.

ودراسة العيسوى ودراستا كريم المشار اليهما ضمن ملاحظات جدول (١)

(١٧) لاحظ أن تقديرات كريم لدخل خط الفقر فى ١٩٩١/٩٠ تبدو مرتفعه ليس فقط بالمقارنة بتقديرى المحدث لتلك السنة ، وانما هى مرتفعه كذلك من منظورين آخرين : المنظور الأول : هو تكلفة الغذاء المتضمنة فى تقدير دخل خط الفقر. فبالرغم من تأسيس هذه التكلفة على تقديرات خبير التغذية والاسعار الفعلية كما تذكر الدراسة. الا أن انطباعى العام هو أن هذه التكلفة مرتفعه بعض الشىء . فهى تبلغ ٤٠٩ جنيه للفرد فى الحضر و ٣٩٠ جنيه للفرد فى الريف فى السنة (ص ٢٨ من تقرير كريم ١٩٩٤) بما يعادل ١١٢ قرشا للفرد يوميا فى الحضر و ١٠٧ قرشا للفرد يوميا فى الريف . وربما يقتضى الأمر المزيد من التمحيص لتقديرات الاحتياجات الغذائية الدنيا ، ليس فقط من منظور علم التغذية ولكن ايضا من منظور التعرف على البدائل المتاحة فى الواقع لتحصيل نفس الاحتياجات الغذائية الدنيا بثمن أقل.المنظور الثانى: هو قيمة المدخرات الداخلة فى تقدير خط الفقر. فحسب دراسة كريم تبلغ مدخرات الأسرة الحضرية ٣٧٩ جنيها تمثل ١٠,٢٪ من دخل خط الفقر ، بينما تبلغ مدخرات الأسرة الريفية ٤٤٨,٥ جنيها تمثل ١١,٨٪ من دخل خط الفقر . وهى معدلات ادخار بالغة الارتفاع بالقياس الى معدل الادخار من الناتج المحلى الاجمالى الذى لم يزد فى تلك السنة عن ٧٪ طبقا للتقرير التالى :

The Economist Intelligence Unit, **Egypt-Country Report**, No.3,1992,P.3

راجع الملحق (B) من دراسة كريم :The Impact of ... ,op.cit للوقوف على الاعتراضات

المنهجية التى أبداها عدد من الخبراء حول اسلوب التقدير الذى أخذت به.

(١٨) يذهب تقرير كريم ١٩٩٤(ص ١١) الى ان تقديرات مستوى الفقر المشتقة من عينة الانفاق أى التقديرات الأقل لنسب الفقراء ، قد تعطى تقديرات أدق نسبيا بالمقارنة بتلك المشتقة من عينة الدخل . ومع ذلك فإن التقرير يتجاهل هذا الاستنتاج فيما بعد ويجرى المقارنات عبر الزمن مثلا (فى ص ٢٨) باستخدام التقديرين الأعلى والأدنى دون اعتبار للفرق بينهما فى درجة الدقة المشار اليه سابقا.

(١٩) أخذنا هنا بالتقدير الأدنى لنسبة الفقراء الوارد فى دراسة كريم ١٩٩٤ لسنة ١٩٨٢/٨١ الذى يعتمد على التقدير الأدنى لدخل خط الفقر ، وان كان هذا التقدير الأدنى مرتفعا بالقياس الى تقديرى المحدث لنفس السنة. وينطبق نفس الشىء على التقدير المرجع للحضر .

(٢٠) هذه الأمثلة مختارة من المؤشرات المقترحة لتوزيع الدخل فى مقال الكاتب " مؤشرات قطرية للتنمية العربية "، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠

(٢١) هذا القصور معترف به من جانب أصحاب التقرير الدولى للتنمية البشرية . أنظر مثلا قسم الملاحظات الفنية فى تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣، حيث يذكر صراحة " أن مفهوم التنمية البشرية أوسع نطاقا من مقياس (أى دليل) التنمية البشرية . ومن ثم فانه على الرغم من كون دليل التنمية البشرية مقياسا دائم التطور، فانه لن يعبر تعبيرا صحيحا عن التنمية البشرية " . (ص ١٠٤) ونظرا لهذا القصور فى الدليل ، فان تقارير التنمية البشرية تسعى لاستكمال صورة الأداء فى مجالات التنمية البشرية ، بايراد عدد كبير من الجداول التفصيلية التى تغطى الكثير من هذه المجالات ، وكذلك بتقديم بعض المعلومات أو المؤشرات الاضافية كما اتبع بالنسبة لقضية المشاركة ، الى جانب دليل التنمية البشرية المعتمد على ثلاثة مكونات وهى : توقع الحياة عند الميلاد والتحصيل التعليمى ومتوسط دخل الفرد المعدل.

(٢٢) لم يقدر دليل التنمية فى باقى محافظات مصر ، وعددها خمس محافظات (البحر الأحمر - الوادى الجديد- مرسى مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) حيث لم يتوفر تقدير لمتوسط دخل الفرد بها من مسح الدخل والانفاق لسنة ١٩٩١/٩٠.

(٢٣) افرض أن مدى الدخل مثلا فى عينة الدول هو الفرق بين متوسط الدخل فى الولايات المتحدة ومتوسط الدخل فى غينيا ، وليكن R(N). الآن اذا أخذنا محافظات الدول كوحدات للدراسة، سيكون المدى هو الفرق بين متوسط الدخل فى أغنى ولاية أمريكية (وهوأعلى من متوسط الدخل فى الولايات المتحدة) ، ومتوسط الدخل فى أفقر ولاية فى غينيا (وهو أقل من متوسط الدخل فى غينيا) وليكن R(G). من الطبيعى فى هذه الحالة أن R(G)

سيكون أكبر من R(N) .

(٢٤) لاحظ أيضا أن نسبة ($\min X_i/R_i$) الى (X_{jj}/R_j)تنخفض فى المثال العددى من ٢٥٪ باستخدام حدود عينة الدول الى ٢٤٪ فى حالة (١) وحالة (٢) ، والى ٢٢٪ فى حالة (٣) والى ١٩٪ فى حالة (٤) والى ١٣٪ فى حالة (٥) والى ٦٪فى حالة (٦). وهذه هى الحالات التى تستخدم حدود عينة المحافظات . أى أن الجزء المطروح من الحد الأول فى الطرف الأيمن للمعادلة (٣) أصغر نسبيا من نظيره فى المعادلة (١). ومع ذلك تبقى جميع قيم Zij (G)أصغر من قيمة Zij(N) .

(٢٥) الدعم أحد وسائل تحسين التوزيع التى قد تنطوى على اتباع أساليب تدخل ادارى كالتسعير الجبرى والتوزيع بالبطاقات . ويعترف التقرير بأن " الوضع الغذائى المعقول الذى يتمتع به معظم المصريين " يمكن بصفة عامة أن يعزى الى " نظام الدعم " ، كما يقدم التقرير توصيات جيدة لترشيد الدعم (ص ٦٣-٦٤). ومع ذلك فقد كان حكم التقرير قاسيا على نظام الدعم حيث يذكر : " لقد ظلت المشكلة تكمن باستمرار فى أن ضمان حصول مستحقى الدعم على هذه الفائدة غير المنكوره استتبع ان يحصل حوالى ٩٠٪ من المصريين على نصيب ما من الدعم، وليسوا جميعا فى حاجة اليه "(ص ٦٣). فهل كانت نسبة الفقراء المحتاجين الى الدعم لاتزيد عن ١٠٪ من السكان ؟ وهل يمكن أن تتساوى نسبة الهدر فى الدعم فى مختلف مجالات الدعم ومختلف صور توصيله ؟ وأليس من المنطقى أن يقيم الدعم من منظور عائده وتكاليفه فى النظم البديلة بدلا من اصدار هذا التعميم الواسع ؟ يمكن للقارىء المهتم بهذا الموضوع الرجوع الى معالجة أكثر شمولا فى كتاب المؤلف : **الدعم ، معالجة اقتصادية وسياسية**، دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٧.

(٢٦) Gunnar Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions**, Methuen, London, 1957.

(٢٧) لايتسع المقام هنا لمعالجة تفصيلية لدور الدولة فى التنمية . ويمكن لمن يريد الاطلاع على وجهة نظر الكاتب المفصلة فى هذا الموضوع الرجوع الى دراسته المشتركة مع د. ابراهيم سعد الدين عبد الله " تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة " ، فى مجموعة مؤلفين : **القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، والى بحثه المقدم الى الحلقة النقاشية حول تحرير الاقتصاد المصرى التى نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة فى ١١-١٣ مايو ١٩٩٣ وعنوانه " المفهوم الرسمى لتحرير الاقتصاد ومدى استجابته لمتطلبات انطلاق مصر على طريق التنمية" .

وحول فهمنا لدور الدولة فى الدول الآسيوية (النمور الأربعة) يمكن الرجوع الى الدراسة التى حررها الكاتب وشارك فى تأليفها مع د. رمزى زكى ود. حسين الفقير : **خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر** ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٣) ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٢.أو إلى كتاب المؤلف : نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

(٢٨) معدلات الادخار المذكورة فى هذه الفقرة مأخوذة من الدراسة المشتركة للكاتب مع د. رمزى زكى ود. حسين الفقير ، **المرجع السابق** ، ص ٥٧، ص ١٤٧ ، ص ٢٣٤.

(٢٩) تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٣٠) كانت المعاملات المناظرة للارتباط بين مكونات دليل التنمية البشرية المحسوب فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٢ كالتالى ٠,٨٤٨ ؛ ٠,٧٢٩ ؛ ٠,٨٧١ . **أنظر نفس المصدر** ، ص ١٠٩.

(٣١) قد يكون من المناسب الاشارة الى أن مجموعة المؤشرات القطرية للتنمية العربية التى اقترحها الكاتب فى مقاله المنشور بكتاب **التنمية العربية ، الواقع الراهن والمستقبل** ، (مرجع سبق ذكره) قد تضمنت مجموعة فرعيه من المؤشرات بعنوان " مؤشرات تطوير قاعدة المعلومات " وذلك بالنظر الى أن " تحسين قاعدة المعلومات المتوفرة لبلدان العالم الثالث من المتطلبات الأساسية لاتخاذ قرارات سليمة فى كافة المجالات . بل أن امتلاك قاعدة سليمة للمعلومات، قد يعد الخطوة الاولى نحو امكان ممارسة الدولة لسيادتها على مواردها ووقف أشكال استغلالها لغير صالحها والقضاء على مختلف صور تبديد الموارد " ، ص ٢٦٨.